

دراسة نحو شراكة إيجابية بين القطاعين العام والخاص

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

(١,١) مقدمة

تلعب الدولة في ظل الاقتصاد الحديث المتسم بالعولمة والتحرر والمنافسة أدواراً متعددة من أهمها العناية بالجهاز الإداري، والعمل على رفع كفاءته وفاعليته، وإنشاء البنية التحتية الجيدة التي تساعد على نمو اقتصادي مستمر، وإصدار الأنظمة الإدارية والمالية التي تنظم العمل بالأنشطة المالية والتجارية، ورفع كفاءة التعليم والتدريب، وربط ذلك بحاجة المجتمع واقتصاده من الموارد البشرية، والمحافظة على الاستقرار العام وضمان وجود درجة عالية من التوافق داخل المجتمع، والعمل على محاربة الفساد، وضمان المنافسة الشريفة في السوق، إلى جانب الاهتمام بإيجاد نظام مالي ونقدي مستقر في إطار تعزيز النمو الاقتصادي المستمر. ومع تغير دور الدولة في نهاية القرن الماضي والاتجاه العالمي نحو العولمة بدأت الدولة في التخلي عن دور مهم كانت تقوم به في السابق وهو إنتاج الكثير من السلع والخدمات، إلى الاهتمام باقتصاد السوق والتأكد من أنه يعمل بكفاءة وفاعلية بالإضافة إلى توفير الآلية المناسبة، ووضع الإطار القانوني، والتطبيق الجاد؛ لخلق بيئة اقتصادية تؤدي إلى النمو المستمر المعتمد على القطاع الخاص وتوفير فرصاً متساوية للعمل والإنتاج.

وهكذا فإن التقنين الجديد لدور كل من القطاع الخاص والعام لا بد وأن يواكبه قيام علاقة بين هذين القطاعين هدفها الأساسي دعم التنمية الوطنية، والحرص على خدمة المجتمع والعمل لمصلحة الطرفين في آن واحد. من هنا اكتسبت العلاقة بين القطاعين العام والخاص أهمية بالغة في عالم اليوم.

وقد اضطلعت الدولة في المملكة العربية السعودية بالأدوار المعروفة والمذكورة آنفاً، وبدأت تشعر تحت تأثير المتغيرات الدولية خاصة في المجال الاقتصادي بأهمية التخلي عن إنتاج السلع والخدمات لصالح القطاع الخاص، وأصبح القطاع الخاص يضطلع بتمويل إنشاء بعض المدارس والبنائات عليها، وكذلك المنشآت الصحية الخاصة، وإقامة العديد من المصانع، ومشروعات الأشغال العامة كالطرق، وشبكات المياه، والمجاري، والمشروعات الإنتاجية كالتجارة، والزراعة، والصناعة، وغيرها، ومشروعات الخدمات الاجتماعية الصناعية والتعدينية والزراعية الكبرى. وتجاوزت قدرة القطاع الخاص احتياجات السوق المحلية إلى أسواق التصدير العالمية خاصة في مجال المنتجات البتروكيمياوية وغيرها.

وهكذا أصبح القطاع الخاص ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي والاجتماعي، وثبتت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أهمية القطاع الخاص من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أشارت هذه المؤشرات أن حصة مشاركة القطاع الخاص بالناتج المحلي بلغت حوالي ٤٥٪ في عام ٢٠٠١م مقابل حوالي ٣٤٪ للقطاع النفطي، وحوالي ٢١٪ للقطاع الحكومي في نفس الفترة (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثامن والثلاثون، ٢٠٠٢).

وتؤكد المؤشرات الرقمية التي تعكس أهمية ودور القطاع الخاص وجود مشاركة حقيقية للنهوض بالمجتمع السعودي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية من قبل القطاعين العام والخاص، وبالتالي وفي ظل كل المتغيرات التي تمت الإشارة إليها يصبح من الأهمية بمكان تعزيز تلك العلاقة بين القطاعين والتي يجب أن ترتقي إلى مستوى عال من الشراكة الإيجابية بينهما.

ولتحقيق هذا التوجه لا بد من تشخيص واقع القطاعين العام والخاص بالنظر إلى دور كل منهما وإلى إسهاماتهما في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع السعودي، مع دراسة امكانية تفعيل العلاقة الحالية فيما يحقق غايات الطرفين، ويعزز معدلات التنمية المستدامة.

كما تتناول هذه الدراسة مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وطبيعة العلاقة بينهما، وأثر أداء أجهزة القطاع

العام في أداء القطاع الخاص، بالإضافة إلى بحث متطلبات بناء هذه الشراكة وآلياتها.

(١,٢) مشكلة الدراسة

أثبتت تجارب كثير من الدول أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف المنشودة، ولعل تجربة اليابان أكبر دليل على ذلك، ففي الوقت الذي دمرت معظم مصانعها في هيروشيما بعد إلقاء القنبلة الذرية عليها في عام ١٩٤٥م، رجعت وبقوة إلى الساحة الدولية اقتصادياً وأصبح لها شأن كبير في المنتديات الدولية بل أصبحت من أكبر دول العالم الاقتصادية. وقد تحقق لها ذلك من جراء الشراكة الإيجابية التي تكونت وتعززت بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي انعكس في النتائج المذهلة التي حققتها وأدهشت الجميع في القرن الماضي وأوائل هذا القرن. كما أن تجارب دول أخرى أثبتت أهمية التوجه نحو هذه الشراكة، والمملكة العربية السعودية كجزء من هذا العالم تتأثر به وتؤثر فيه ولذلك فإن التوجه نحو تبنى شراكة إيجابية بين القطاعين العام والخاص يصبح مطلباً أساسياً في ظل التغيرات الكثيرة والكبيرة وبالتالي يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: كيف يمكن تفعيل الشراكة الإيجابية بين القطاعين العام والخاص؟

(١,٣) أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من جانبين، الجانب العلمي والجانب العملي، ففي الجانب العلمي تركز الدراسة على تأصيل مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكيفية تحقيقه، أما الجانب العملي فيظهر كيفية وضع لبنات جديدة نحو بناء شراكة إيجابية بين القطاعين العام والخاص، يستطيع من خلالها صناع القرار، وأصحاب المصالح اتخاذ خطوات عملية ملموسة نحو تحقيق أهداف بناء الشراكة بين هذين القطاعين الهامين.

(١,٤) أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتعلق بكيفية تحقيق شراكة إيجابية بين القطاعين العام والخاص، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- ١- تحديد مفهوم الشراكة، وركائزها وسبل تعزيزها.
- ٢- تشخيص طبيعة العلاقة الحالية بين القطاعين العام والخاص في المملكة.
- ٣- تحديد المعوقات التي تحد من بناء شراكة إيجابية.
- ٤- تحديد متطلبات وآليات بناء هذه الشراكة الإيجابية.

(١,٥) منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي النوعي بشكل غير مباشر باستخدام مصادر المعلومات المنشورة والمتوافرة لدى الجهات ذات العلاقة بالاقتصاد والتنمية ومنها مصادر مصلحة الإحصاءات العامة إلى جانب البحوث والدراسات المنشورة لدى وزارات التخطيط، التجارة والصناعة، الغرف التجارية الصناعية، الهيئة العامة للاستثمار، وزارة التربية والتعليم، التعليم العالي، التعليم الفني والتدريب المهني، الجامعات السعودية، الشؤون البلدية والقروية، الأوراق المقدمة للندوات والاجتماعات ذات العلاقة بالموضوع،



المعلومات المنشورة لدى مراكز البحوث والدراسات، قاعدة المعلومات الخاصة بمركز الدكتور عاصم عرب، منشورات سابق، وأرامكو والشركات المختلفة.

الفصل الثاني مفهوم الشراكة وركائزها وسبل تعزيزها

(٢،١) تمهيد

يتناول هذا الفصل مفهوم الشراكة وركائزها وسبل تعزيزها مع الإشارة إلى الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، والتجارب العالمية للشراكة الإيجابية بين القطاعين العام والخاص.

(٢،٢) تعريف مصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتبنى فكرة الشراكة على قناعة أساسية مؤداها أن أطراف التنمية (الأطراف الفاعلة والمستفيدة بدرجات مختلفة .. مباشرة وغير مباشرة) تتدرج في إطار علاقة ما سواء أكانت منظمة من خلال أشكال تنظيمية مؤسسية واضحة ومحددة .. أو من خلال أشكال ووسائط غير مباشرة أو غير محددة أو مدركة بوضوح (الصحافة .. الوسائل التقليدية لانتقال المعلومات .. الخ) .. إلا أنها جميعاً بلا استثناء تمثل منظومة system تتبادل مكوناتها أو أطرافها المختلفة (المؤسسات الحكومية، الإدارة المحلية .. المستثمرون .. الجمعيات الأهلية .. المجالس المنتخبة .. المخططون .. إلخ) والتي تتداخل أدوارها - علاقات التأثير والتأثر بحكم وجودها داخل المكان والزمان الواحد وفيما يمكن تسميته بالشراكة السلبية الحتمية *Inherent Passive Partnership*، من ثم فإنها تتعرض بصفة مستمرة لعمليات متغيرة من التقاء وتناقض المصالح فيما بينها، وتتسم هذه الشراكة بالمرونة النسبية القابلة للتعديل والتغيير والتطور نتيجة لهذا التداخل بين عناصر المنظومة .. إن هذه العلاقة وإن كانت تتسم دائماً بالثبات النسبي لنوعية وطبيعة الأطراف الأساسية بتقسيمها الشائبي (الحكومة .. المجتمع المحلي) أو (القطاع العام .. القطاع الأهلي) إلا أنها كانت أيضاً تعتمد على الظروف والزمان والأسلوب المتبع في تحقيقها لهذه العلاقة.

كما يعتمد مفهوم الشراكة في التنمية أيضاً على قناعة أن تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي أيضاً أمر أساسي وحيوي. حيث تركز تنمية هذه الشراكة بصفة أساسية على الانتقال من الشراكة السلبية الحتمية إلى نوع من الشراكة الفعالة التي تضمن كفاءة توزيع الأدوار الفاعلة *Active Roles* بين كافة الأطراف المعنية في صناعة القرار واتخاذها وتفذيده وذلك من خلال ضبط "توازن المصالح" خلال هذه المراحل المختلفة.

وفي هذا الإطار فإنه يمكن تعريف الشراكة بأنها "انخراط كافة أطراف التنمية في عمليات تفاوضية مستمرة في عملية صناعة القرار واتخاذها الأمر الذي يترتب عليها نوع من الاتفاقات الملزمة لتوزيع كفاء للأدوار المتفق عليها بين هذه الأطراف يضمن توظيف كل الموارد المحلية المتاحة".

وقد تبدأ الشراكة بمبادرة طرف واحد .. وإن كانت في هذا الأسلوب قد تتعرض لخطر التقهقر لدرجة "المشاركة" فقط .. وقد تبدأ بمبادرة أكثر من طرف إلا أن شكلها الحقيقي والكامل يؤخذ مع ارتفاع درجة الوعي الاجتماعي وتطور المؤسسات الحكومية والأهلية عندها تصبح المبادرة التلقائية الآنية "لكل الأطراف" نوعاً من الآليات المستدامة للتفاوض والتفاعل وتكامل الأدوار بين الأطراف المختلفة والتي تعبر في النهاية عن التعاون والتقاء المصالح أو تناقض المصالح .. وبما يعبر في النهاية عن ديموقراطية العملية التنموية.

وقد تناولت بعض الأدبيات والدراسات موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومنها دراسة قام بها روزينوا وبولينيا (Rosenau, Pauline.v., 2000) عن "استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص" حيث أشارا إلى وجود مجموعة تعاريف مختلفة لمفهوم الشراكة مع ملاحظة أن كل مفهوم له خصائصه ودعائمه التي ينادي بها وهي كالتالي:

(٢,٢,١) الشراكة بين القطاع العام والخاص كأسلوب وإعادة هيكلة إدارية للقطاع العام:

وفي هذا الإطار والمفهوم تعتبر عملية الشراكة أداة تطوير إداري هدفها تغيير أداء القطاع العام من خلال إضافة الأساليب ذات الطابع التجاري.

(٢,٢,٢) الشراكة كحل للمشكلات الإدارية:

وتتم من خلال حل جميع المشكلات المتعلقة بتوفير الخدمات العامة للمستهدفين من خلال برنامج لإصلاح الأداء الحكومي. لأحد الأمثلة لذلك هو: برنامج الأمم المتحدة لتنمية البيئة المدنية (١٩٩٦)، حيث كان الهدف من هذا البرنامج إفساح المجال لمشاركة القطاع الخاص بحيث يتولى توفير الخبرات، ورأس المال، وتكون مسؤولة القطاع العام توفير البنية الأساسية وإصلاح الأداء الحكومي وإعادة هيكلة الأنظمة الضريبية. ويتحقق من تطبيق هذا الأسلوب خدمة المجتمع إضافة إلى ضمان الهامش الربحي للقطاع الخاص.

(٢,٢,٣) الشراكة كأساس أخلاقي:

التعريفان السابقان للشراكة يرتكزان على تقريب القطاعين العام والخاص إلى بعضهما البعض من خلال ضخ عوامل أو عناصر العملية التنافسية. أما الشراكة هنا فتعني أن تتوأكب صفات وخصائص معينة مثل الاعتماد على النفس، المبادرة، العمل الجاد، الاستقامة، والحكمة، مع عملية الشراكة في الملكية، والعملية الإدارية. فعلى سبيل المثال عندما قامت السيدة (فاتشر رئيسة وزراء بريطانيا سابقاً) بتخصيص بعض المؤسسات الحكومية، وبيع أسهمها بأسعار أقل من قيمتها السوقية، كانت تهدف من ذلك إلى إعطاء أكبر عدد ممكن من الأفراد فرصة لامتلاك أسهم في هذه الشركات. و لم تكن الفكرة لديها تحرير الصناعات فقط (حيث إن البيئة التنظيمية لم تتغير)، وإنما كان الهدف هو إعطاء الناس فرصة مباشرة لامتلاك جزء من المؤسسات الوطنية. لذلك فإن هذه الشراكة ستحقق هذا الهدف الأخلاقي من خلال توجيه المسؤولين الحكوميين إلى الأنشطة التنافسية ذات الطابع الاقتصادي، وإعطاء الفرصة للشركاء للعمل الجاد والاعتماد على النفس لحل المشكلات الإدارية التي تواجه تلك المؤسسات الوطنية وتحسين أوضاعها المالية والإدارية.

(٢,٢,٤) الشراكة كعملية إعادة هيكلة الخدمات العامة:

اعتماداً على هذا المفهوم، فإن الشراكة تساعد القطاع العام في تقليل التضخم الوظيفي السائد من خلال إضفاء الصبغة التنافسية على الأجور، وعقود العمل. وقد ظهر هذا المفهوم كرد فعل للتضخم الوظيفي في القطاع العام في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الماضي؛ نتيجة مطالبه النقابات، وجماعات الضغط، بتوظيف من يريدونه لأسباب سياسية، مما أدى إلى تضخم هذا القطاع، وبالتالي عدم تمكنه من التركيز على تحقيق أهدافه الأساسية. ومن هذا المنطلق فإن عملية إعادة الهيكلة مع القطاع الخاص ستريح القطاع العام في تقليل تأثير جماعات الضغط من خلال ملكية أو مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة.

(٢,٢,٥) الشراكة كعملية توزيع للسلطات:

تعنى الشراكة، بناء على هذا المفهوم، توزيع السلطات التنظيمية بين القطاعين العام والخاص بدلاً من تركيزها فقط في القطاع العام. وأبرز مثال لذلك هو توزيع سلطات مجالس الإدارة في المؤسسات والشركات العامة بين أشخاص من القطاع الخاص وآخرين من القطاع العام، لذلك فإن عملية توزيع السلطات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤثر على عملية المشاركة بين القطاعين العام والخاص من خلال عدة اتجاهات. أولاً، سيتم إبدال العلاقة المتعارف عليها بين القطاعين العام والخاص من عدم الثقة والتحكم إلى علاقة أساسها التعاون والثقة المتبادلة. ثانياً، أي عملية شراكة بين طرفين ستحمل في طياتها مشاركة متبادلة للمسئوليات، والخبرات وحتى المخاطر. ثالثاً، هناك تبادل للآراء ووجهات النظر، والتي كانت سابقاً تحل عن طريق النزاعات والدعاوى القضائية.

(٢,٢,٦) الشراكة كعملية تخصيص:

وبهذا المفهوم فإن الشراكة تعني تخصيص الإجراءات والوظائف الحكومية دون المساس بقانونية دور القطاع العام للتنمية الاقتصادية وهو يعني بعبارة أخرى أن تتنازل الدولة عن ممارسة نشاط اقتصادي أو خدمي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص مع عدم التفريط في حقها أو دورها كمشروع وراقيب ومحفز.

لذلك، فإن القاعدة التعريفية التي بنيت عليها الاختلافات أعلاه لعملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تعني أن هناك تداخل بينها؛ تبعاً للظروف المحيطة بالقطاعين وطبيعة الأعمال المطلوبة. ولم تتناول التعريفات الشراكة التي تتم بين القطاعات الخدمية غير الربحية، أو الشراكة (القطاع العام - القطاع العام) أو (القطاع الخاص - القطاع الخاص)؛ لأن ذلك له جذور تاريخية قد يمتد لأكثر من جيل، ويعتبر من أساس النسيج الاجتماعي لأي مجتمع، وبالتالي لا يسهل عزلها، عن مجتمعاتها.

(٢,٣) ركائز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ترتكز الشراكة على جوانب مهمة لا بد من توافرها في أي دولة وتتخلص في الآتي:

- ١- النظام المالي: يعتبر توافر نظام مالي كفؤ متطلباً أساسياً للتنمية الاقتصادية الناجحة، ومن خلاله يتم تحريك رؤوس الأموال، وتوجيهها نحو الاستثمار، والحفاظ على سلامة قوانين الإقراض للقطاع الخاص.
- ٢- أسواق تنافسية: يجب أن تكون هناك أسواق تنافسية؛ لتدعيم الشراكة وضمان نجاحها وبالتالي زيادة فعالية الخدمات.
- ٣- بيئة تنظيمية أو إطار مؤسسي: لضمان المنافسة والتبادل التجاري العادل وتعزيز عملية الشراكة.
- ٤- البنية الأساسية: تعتمد الشراكة بشكل كبير على مدى وجود وفعالية البنية الأساسية. فزيادة استثمار القطاع العام في البنية الأساسية يعتبر عامل جذب لاستثمار ومشاركة القطاع الخاص في المشروعات الهامة.
- ٥- الاستقرار السياسي والاجتماعي: لكي يعمل القطاع الخاص بفعالية، فإنه يحتاج إلى بيئة اجتماعية وسياسية مشجعة. وعليه فإن البيئة الإدارية والقانونية، والخدمات الصحية والتعليمية تعتبر ضرورية وهامة للمحافظة على استقرار المجتمع والذي بدوره يوفر بيئة مناسبة للتنمية الاقتصادية.

- ٦- وجود الإطار القانوني (النظامي): لا يمكن أن يعمل القطاع الخاص بمعزل عن قوانين تنظم عمله، فمن خلالها يتم حل النزاعات، وحماية حقوق الملكية.
- ٧- إطار للسياسة العامة: فالسياسات المختلفة، حتى تلك التي ليس لها صلة بالقطاع الخاص، قد تؤثر في نموه وحجمه؛ لذلك يجب أن تكون هناك سياسات تشجع نمو القطاع الخاص وتدعمه.
- ٨- توافر تقنيات مناسبة قابلة للتطوير والتحسين، والقدرة على الحصول عليها.
- (٢,٤) سبل تعزيز عملية الشراكة

تتطلب عملية تعزيز الشراكة خطوات إصلاحية جادة وقد أشارت بعض الأدبيات ومنها على سبيل المثال ما أورده مجلة (Journal of Economic Perspectives، المجلد الخاص، الرقم ٤، خريف ١٩٩١م، الصفحات ٩١ - ١٠٥) أن عناصر هذه الخطوة الإصلاحية تتمثل في الآتي:

- ١- إصلاح الاقتصاد الكلي ليكون مستقراً وبدون الاستقرار، لانتوفر الثقة في المستقبل ولا يتحقق بالتالي نشاط اقتصادي طويل الأجل، ويتحقق الإصلاح الاقتصادي الكلي من خلال تحقيق الفائض وتقليص العجز في الموازنات، وخفض المديونية خاصة الخارجية والحد من الافتراض.
- ٢- إصلاح الأسعار والسوق، ويشمل ذلك إصلاح الأسعار وتحريرها وإصلاح التجارة وسوق العمل والتمويل، والأعمال المصرفية.
- ٣- إعادة الهيكلة والخصخصة: للمنشآت العامة (الحكومية) ويندرج تحت ما يسمى بالإصلاح المؤسسي.
- ٤- إعادة تحديد دور الحكومة كمنظم ومراقب ومحفز في مجالات معينة ومحدودة، منها النظام القضائي، والمنظمات، والهيئات الحكومية، ومكافحة البطالة.

(٢,٥) التجارب العالمية للشراكة بين القطاعين العام الخاص

(٢,٥,١) تجارب دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي

تعتبر تجارب دول شرق أوروبا وروسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً) بعد تحولها من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق من التجارب المفيدة التي تدعم بناء الشراكة الإيجابية التي هي موضوع الدراسة.

إن من أبرز الأحداث التي شهدتها العالم منذ بداية التسعينيات إنهيار النظم الإشتراكية في أوروبا الشرقية، ثم السقوط الكبير للاتحاد السوفيتي والذي تحول من قوة عظمى إلى مجموعة من الدول المتفتتة والتي تختلف فيما بينها أكثر مما تتفق. ومن المعروف أن هذه الدول كانت تشكل فيما بينها تحالفاً اقتصادياً، وسياسياً مناهضاً للدول الرأسمالية من خلال انخراطهم تحت راية الاشتراكية وسيطرة الحزب الواحد على السلطة. وكانت الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول مختلفة ومتباينة عند دخولهم تحت لواء الاشتراكية، فقد كانت ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا هما الدولتان الأكثر تطوراً وتصنيعاً، بينما كانت المجر وبولندا يتسم اقتصادهما بغلبة القطاع الزراعي على الصناعة، بعكس بلغاريا ورومانيا اللتان تعدان من الدول الزراعية.

وكانت هناك مجموعة من المبادئ التي حكمت البناء الاقتصادي في هذه الدول وهي:

- ١- الملكية العامة لأدوات الإنتاج، وعدم السماح بالملكية الخاصة على أساس أنها مستقلة، وأن قيادة المجتمع تقع في يد الطبقة العاملة التي تشكل الأغلبية. وهذه الدكتاتورية ذات الأغلبية الساحقة تهدف إلى القضاء على كل استثمار للإنسان من قبل الإنسان، كما تهدف إلى استخدام سلطة الدولة للقضاء على سيطرة البرجوازية الاقتصادية وبناء نظام اقتصادي جديد لعلاقات الإنتاج يرتكز على الملكية الاجتماعية والإشتركية لوسائل الإنتاج.
- ٢- إعادة تشكيل هيكل الإنتاج لصالح الصناعات الثقيلة التي أصبحت الأساس المادي الوحيد للاشتركية القادرة على إعادة تنظيم الزراعة أيضاً.
- ٣- يهدف الإنتاج الاشتراكي إلى تأمين الحاجات الأساسية، وزيادة الرفاهية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع.
- ٤- ولكي تتحقق الأهداف الاقتصادية التي ينشدها المجتمع، فإن أداة ذلك هو التخطيط الاشتراكي ويقصد به وضع الخطط لتطوير الاقتصاد الوطني وتنظيم الإنتاج وفق خطة موحدة للدولة.
- ٥- ينظر إلى النقود في المجتمع الاشتراكي بأنها وسيلة لتقدير قيم السلع والخدمات المختلفة، أو أداة لحفز زيادة الإنتاجية، ويتحدد دور النظام المصرفي في توفير طلبات الائتمان المخطط للمشروعات وتسوية المدفوعات بين الوحدات المختلفة.
- ٦- توزيع الدخل القومي ويتحدد أساساً وفق مبدأ "من كل حسب قدراته ولكل حسب عمله" وبالتالي فإن العمل هو الأساس الوحيد الذي يقرر وضع الإنسان ومقدار دخله (قابل، ٢٠٠١، ٢٤٣).

ولا شك أن محاولة النظم الاشتراكية ضبط حركة الحياة في مجتمعاتها وفق النظرية الماركسية واللينينية دون تصرف طوال هذه العقود، رغم ما عثرى العالم من تغيرات خاصة في مجال الاقتصاد الذي أصبح يتسم بالعمولة والتحرر والمنافسة والتغير التقني، كان النواة الأولى لتراكم السلبيات والمشاكل والتي انفجرت في النهاية لتتطير هذه الأنظمة وتتحول إلى أشلاء.

وعند ذلك شعرت هذه النظم الاشتراكية بالخطورة وحاولت إنقاذ نفسها ومن خلال تبني برامج للإصلاح الاقتصادي والتي طبقت في بلدان المعسكر الغربي وقد أدت هذه البرامج الإصلاحية إلى التحول عن الإشتراكية وسياساتها الاقتصادية إلى اقتصاديات السوق. وفيما يلي نتناول تجارب دول أوروبا الشرقية وهي بولندا، المجر، بلغاريا، إلى جانب تجربة جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة لمعرفة إلى أي مدى استطاعت هذه الدول أن تجري إصلاحات من شأنها تحقيق استقرار الاقتصاد وتحسين الأسعار وتحريرها وخفض التضخم، وإعادة هيكلة وخصخصة المنشآت الحكومية بهدف زيادة كفاءة أدائها وتحقيق الربحية من خلال تنمية الموارد وترشيد النفقات والمساهمة في خفض البطالة ... إلخ. إلى جانب تحسين وتطوير الأنظمة والقوانين، وفتح السوق للمنافسة.

١- بولندا:

اتخذت حكومة منظمة التضامن بعد مجيئها إلى الحكم مبادرة بالتحول السريع إلى اقتصاد السوق. ففي أكتوبر من عام ١٩٨٩م أعلنت هذه الحكومة خطة بعيدة المدى تحقق استقرار الاقتصاد في بادئ الأمر ثم تتقل بسرعة إلى نظام يستند إلى السوق. أما أهداف الإستقرار فتتمثل أساساً في تحديد الأجور الحقيقية والمحافظة على استقرار أسعار المواد الغذائية، كما قامت برفع أسعار الفائدة للراغبين في الحصول على الائتمان. كما دعت الخطة أيضاً إلى بيع مشروعات الدولة بأكملها للقطاع الخاص

وإغلاق المصانع التي تعمل بكفاءة متدنية، وخفض الانفاق على الدفاع والخدمات وإزالة القيود المفروضة على إيجار المساكن وبيعها.

٢- المجر:

تعتبر المجر من أوائل الدول التي حاولت إصلاح أوضاعها الاقتصادية في مرحلة مبكرة حيث بدأت أولى تلك المحاولات عام ١٩٦٨م بالتعامل مع الدول الرأسمالية الغربية والسماح بتدفق الاستثمارات الأجنبية. وعمل البرنامج الإصلاحي على الجمع بين التخطيط المركزي وآليات السوق، والتوجه إلى الإستغلال الذاتي للمنشآت والتدرج في الأخذ بأسعار وحوافز الأرباح. إلا أن هذه المحاولات الأولى فشلت نتيجة محاربة القوى المدافعة عن الحزب الشيوعي الأمر الذي أدى إلى توقف الإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٧٢م. ولكن مع بداية عقد الثمانينات بدأت مرحلة جديدة من الإصلاح بإجراء تعديلات في الأسعار وربطها بالأسعار العالمية وإصدار قانون جديد للإفلاس يطبق على جميع أنواع المشروعات، وإقامة نظام مصرفي مزدوج (بنك مركزي وبنوك تجارية). وفي النصف الثاني من العقد تحولت المجر من الاقتصاد المزدوج (الاقتصاد الاشتراكي واقتصاد السوق) إلى اقتصاد السوق على غرار النظم السائدة في أوروبا واتبعت منهجية مرحلية في ذلك بدءاً بمنح مزيداً من الاستقلال الذاتي للمشروعات في تحديد أسعارها، وإنشاء شركات توصية بسيطة والمشروعات المشتركة، ووضع نظام للضرائب على غرار النظم المتبعة في أوروبا الغربية وتحرير التجارة الخارجية والأسعار والأجور. وتم اتخاذ قرار ببيع الأصول المملوكة للدولة، ومنح الحرية المطلقة في إنشاء مشروعات القطاع الخاص والسماح له بالاشتراك في نشاط التجارة الخارجية. وقلصت الدولة من دورها في الاقتصاد تاركة الدور للقطاع الخاص للاستثمار في المجالات الاقتصادية. ونتيجة لإلغاء الحواجز القائمة في طريق حركة رؤوس الأموال والسلع الأجنبية، بدأت الاستثمارات الغربية في الاستثمار بالمجر ومن ذلك مثلاً شراء شركة جنرال اليكتريك الأمريكية حصة كبيرة من شركة تانجسرام للمصاييح الكهربائية، كما وقعت مجموعة جنرال موتورز الأمريكية صفقة مع مجموعة رابا لصناعة السيارات (قابل، ٢٠٠١، ٢٥٤).

٣- بلغاريا:

اتسمت سياسة الإصلاح في بلغاريا بالبطء، فلقد سمحت الحكومة للقطاع الخاص بحرية النشاط الاقتصادي، ولكن في ظل ضوابط معينة مع احتكار الدولة لإنتاج وتجارة عدد من السلع بالإضافة إلى استمرارها في تحديد الأسعار والأجور. لذلك يمكن القول أن عملية التحول إلى اقتصاد السوق أبطأ في بلغاريا عنها في بولندا أو المجر.

٤- روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً):

إن أولى المحاولات للإصلاح الاقتصادي كانت في عهد جورباتشوف من خلال زيادة استقلال المؤسسات والاتحادات بدرجة كبيرة ونقلها إلى النظام الاقتصادي الكامل والتمويل الذاتي ومنح الحرية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات وتحديد أرباحها بناء على كفاءتها في الإنتاج. وفي أكتوبر من عام ١٩٩٠م وضع مجلس السوفيت الأعلى خطوطاً استرشادية لتحقيق استقرار الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق، وتضمنت هذه الخطة عدداً من المراحل للإصلاح تتمثل في نقل الملكية للقطاع الخاص، وتحرير الأسعار وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وإيجاد نظام لمعالجة التأثيرات الاجتماعية السلبية لنقل الملكية (قابل، ٢٠٠١، ٢٦١).

وبعد مجئ يلتسين للحكم في عام ١٩٩٢م اتخذ أيضاً عدداً من الإجراءات الاقتصادية المهمة مثل التحرير الفوري للأسعار، التحول الواسع النطاق من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المحلات التجارية، والسماح بالمشاركة مع المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على شراء المشروعات الخاسرة والتي لم يكتمل إنشاؤها بعد، التوقف عن تقديم التسهيلات الائتمانية المدعمة وذات الشروط الميسرة لمشروعات الدولة، وإطلاق حرية تحويل الروبل إلى العملات الأخرى، إلى جانب خفض الإنفاق العام لتقليل عجز الميزانية من خلال خفض الانفاق العسكري، كما أعلن يلتسين عن تملك الأراضي إلى المزارعين مع منحهم الحق في بيعها.

يتضح من استعراض هذه التجارب الإصلاحية لاقتصاديات بعض دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي سابقاً بعد تحولها إلى اقتصاد السوق أنها تتركز في:

- ١- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
 - ٢- التوقف عن التخطيط المركزي وإعطاء المنشآت المختلفة سلطة تحديد الأسعار والتركيز على الأرباح كخيار للنجاح والحصول على الحوافز.
 - ٣- السماح للقطاع الخاص بحرية الاستثمار والتملك ويدخل في ذلك تحويل منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة).
 - ٤- تحرير الأسعار حتى تعكس الأسعار حقيقة قوى العرض والطلب في السوق بعيداً عن الدعم والتدخل الحكومي.
 - ٥- تحرير التجارة الخارجية من خلال إنهاء احتكار الدولة وربط الأسعار المحلية بالأسعار في الأسواق العالمية.
 - ٦- تغيير النظام المصرفي بإقامة نظام بديل يسمح بإنشاء بنوك تجارية مع البنك المركزي والذي تعدلت وظيفته في ظل السياسات الحديثة.
 - ٧- خفض الانفاق الحكومي وترشيده.
 - ٨- تعديل الأنظمة مثل نظام الإفلاس، النظام المصرفي ووضع نظام بديل للضرائب.
 - ٩- إشراك القطاع الخاص في نشاطات التجارة الخارجية على غرار النظم المطبقة في الدول الرأسمالية.
 - ١٠- إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال والسلع الأجنبية مما سهل من تدفق الاستثمارات الأجنبية.
- ويمكن الحكم على هذه التجارب الإصلاحية لهذه الدول من خلال استعراض التغير في معدل الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر هام للنمو الاقتصادي في هذه الدول (الجدول التالي يقارن بين مؤشرات النمو للناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الإصلاح الاقتصادي في هذه الدول).

الجدول رقم (٢٠١). التغير في الناتج المحلي الإجمالي لدول أوروبا وروسيا قبل وبعد الإصلاحات (١٩٩٠، ١٩٩٩م)

الدولة	معدل الناتج المحلي الإجمالي قبل الإصلاح (١٩٩٠م)	بعد الناتج بعد الإصلاح (١٩٩٩م)
بولندا	- ٢,٦%	٤,١%
المجر	- ٣,١%	٤,٥%
بلغاريا	- ٧,٣٥%	٢,٤%

روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً)	- ١٩,٤٪	٣,٢٪
---------------------------------	---------	------

المصدر: .International Monetary Fund, 2000, 207.

(٢,٥,٢) تجارب دول شرق آسيا:

اتجهت الاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء المرتفع مثل اليابان، كوريا، ماليزيا، تايلند، سنغافورة إلى تكوين مؤسسات رسمية، لتسهيل الاتصال، والتعاون بين القطاعين العام والخاص وبالتالي تفعيل عملية الشراكة بين هذين القطاعين وفيما يلي استعراض لتجارب هذه الدول:

(١) اليابان:

إن سعي اليابان لإنشاء مجالس التداول معروف على نطاق واسع، ويعتبر الأكثر شمولية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أجرت الحكومة اليابانية مشاورات جادة مع القطاع الخاص الصناعي؛ لتحديد السياسات التي تعالج المشكلات والآثار المترتبة عن الحرب والمتعلقة بتلوث البيئة، ومشكلات تمويل القطاع الصناعي وغيرها. وقد تبلورت فكرة بإنشاء مجلس منتدى القطاعين العام والخاص الذي ضم المسؤولين الحكوميين، وممثلين من القطاع الخاص، ورجال الأعمال، والمستهلكين، والأكاديميين، ورجال الإعلام، لمناقشة السياسات العامة وطرح البدائل لمعالجة الآثار البيئية والتمويلية (البنك الدولي، ٢٠٠٠، ٢٤٢).

(٢) كوريا:

وفي كوريا كانت صلة الحكومة والقطاع الخاص منذ منتصف الستينيات إلى أوائل الثمانينيات من القرن الميلادي قوية، وتقوم على أساس التعاون، رغم ما يراه البعض في القطاع الخاص من أن الحكومة كانت متشددة ومتسلطة. وغالباً ما كان يلتقي رجال الأعمال الكبار مع الحكومة بصورة دائمة، وإن كانت على نحو أقل رسمية مما كانت عليه الحال في اليابان. وحتى أوائل الثمانينيات من القرن الميلادي كانت أهم قنوات الاتصال هي اللقاءات الشهرية المتعلقة بتنشيط التصدير، حيث كان رئيس كوريا يشرف بنفسه على الحوار بين وزراء الاقتصاد، وكبار رجال الأعمال، ويبيدي رجال الأعمال وجهات نظرهم فيما يخص الأسواق، والأنظمة، والخطط المحتملة (البنك الدولي، ٢٠٠٠، ٢٤٣).

(٣) ماليزيا:

وبدأت آليات تشاوريه مشابهة تظهر في ماليزيا، فمنذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٠م، ركزت الحكومة على البنى التحتية، وتركت القطاع الخاص يعمل بحرية في الفترة ما بين ١٩٧٢ - ١٩٨٥م. ومع ردة فعل الحكومة إزاء حركة الشغب العرقية في عام ١٩٦٩م والمتمثلة في انتهاج سياسة اقتصادية جديدة، ساءت العلاقة بين الحكومة، ورجال الأعمال، ولعل أحد الأسباب التي أدت إلى ذلك هو اشتراط أن تكون نسبة مشاركة الماليزيين (السكان الأصليين) في جميع المشروعات ٣٠٪ على الأقل ولكن منذ عام ١٩٨٦م تحسنت تدريجياً علاقة الحكومة برجال الأعمال، وبلغت أوجها في عام ١٩٩١م في السياسة الجديدة للتنمية والتي حققت توازناً متكافئاً بين النمو والتوزيع. فمثلاً في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة، كان يتعين على كل الشركات التي يزيد رأس مالها عن ٢٥٠ ألف دولار ماليزي (حوالي ١٠٤ ألف دولاراً أمريكياً) (البنك الدولي، ٢٠٠٠، ٢٤٤)، أن

تدعن أنظمة توزيع الحصص المعتمدة على الأسس العرقية، أما في ظل السياسة الجديدة للتنمية بشكل خاص فقد تم رفع هذا الحد إلى ٢,٥ مليون دولار ماليزي (١,٠٤ مليون دولار أمريكي) للشركات الخاصة (البنك الدولي، ٢٠٠٠، ٢٤٤). وتسعى السياسة الجديدة للتنمية بشكل خاص إلى محاكاة آليات التشاور في اليابان بين الحكومة، ورجال الأعمال، وينعكس هذا في شعار رئيس الوزراء مهاتير محمد: "اتبع سياسة الشرق". ففي عام ١٩٩١م استحدث رئيس الوزراء قمة الهيكل الاستشاري وهو مجلس الأعمال الماليزي، والذي يترأسه رئيس الوزراء، ويضم أكثر من ستين عضواً من الحكومة، والعمال، ورجال الصناعة.

(٤) تالند:

وكانت **تالند** أكثر بطئاً في تطوير آليات التشاور، ففي عام ١٩٨٣م، قامت الحكومة بتأسيس اللجنة الوطنية الاستشارية المشتركة للقطاعات العام والخاص برئاسة رئيس الوزراء، ورئيس هيئة التخطيط كأمين عام. وكان بقية الأعضاء من كبار المسؤولين بالحكومة، ولاسيما الهيئات الاقتصادية وتسعة ممثلين عن القطاع الخاص وهم من غرفة التجارة التلايلاندية، واتحاد الصناعات التاليندي، واتحاد المصارف التاليندية، كما تم تشكيل لجان استشارية إقليمية ألحقت باللجنة الوطنية الاستشارية المشتركة للقطاعات العام والخاص.

(٥) سنغافورة:

أما في **سنغافورة** فكانت المشاورات بين القطاعات العام والخاص أكثر وضوحاً (البنك الدولي، ٢٠٠٠)، حيث يشارك القطاع الخاص في صنع السياسة الاقتصادية بطرق متعددة، فمثلاً يقوم المواطنون بمهام الإداريين في مجال التشريعات الحكومية والأعضاء في اللجان الاستشارية المختصة، وفي كلتا الوظيفتين يقوم هؤلاء الإداريون بمراجعة السياسات العامة، والبرامج، ويقومون برفع التوصيات للجهات المسؤولة، بالإضافة إلى ذلك تدعو الحكومة بصورة منتظمة غرف التجارة، والاتحادات المهنية، والجمعيات الحرفية لأخذ وجهات نظرها حول قضايا معينة. وتبرز جهود الحكومة السنغافورية لإدارة الاقتصاد بشكل واضح في المجلس الوطني للأجور، والذي يضم ممثلين عن الحكومة، ورجال الأعمال، والعمال، وبسبب هذه البنية الثلاثية فإن المجلس الوطني للأجور يتولى تنفيذ العديد من مهام التنسيق بصورة متزامنة، مما يعزز توجيه الحكومة لرجال الأعمال، والعمال. وهكذا تعكس مجالس التداول بطبيعة الحال تاريخ المجتمع الذي تعمل فيه وثقافته، وعلى الرغم من ذلك فإن تجربة الاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء المرتفع تمثل صورة ناجحة لنماذج التعاون بين القطاعات العام والخاص من خلال مجالس التداول والمشاركة في اللجان المشتركة في مجال التشريعات والاستشارات.

انطلاقاً من وجهة نظر اقتصادية، فإن هذه المجالس تسهل نقل المعلومات، وتمكن الجهاز الحكومي من جمع المعلومات عن الأسواق العالمية، والتطورات التقنية، وأثر التشريعات محلياً وخارجياً، وكيفية تحويل هذه المعلومات إلى خطة عمل، ومن ثم إعادة الخطة إلى القطاع الخاص.

مما سبق يتضح لنا أن مهمة البدء في النمو، والاستمرار فيه تواجه مشاكل تتسبب صعبة جداً، فعلى الدولة أن تقنع القطاع الخاص بقضية تقاسم النمو، وأن توضح لعامة الشعب أن جزءاً من العائد سوف يكون من نصيبهم. ففي الاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء المرتفع أوجدت الحكومات جميعها آليات أدت إلى تفعيل فكرة تقاسم النمو. فالسياسة الاقتصادية الجديدة في ماليزيا، ومجالس التداول في اليابان، وتشجيع المشروعات الصغيرة في كوريا، ساعدت جميعها على إثبات واقع تقاسم النمو من خلال اللقاءات والندوات المشتركة.

الخلاصة:

تناول الفصل الثاني الأدبيات والدراسات التي تحدثت عن الشراكة ومفاهيمها وركائز الشراكة وسبل تعزيزها والتجارب العالمية للشراكة بالتركيز على تجارب دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي التي تحولت إلى اقتصاديات السوق وتجارب بعض دول شرق آسيا، وخلصت الدراسة إلى أن الشراكة النموذجية تتحقق من خلال استقرار الاقتصاد الكلي، الخصخصة وإعادة الهيكلة، وإعادة تعريف دور الدولة. وأن التجارب العملية اتخذت من السياسات لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تخصيص المنشآت العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص والسماح له بحرية الاستثمار والتملك، وتقليص دور الدولة وتخليها عن عمليات الإنتاج وتقديم الخدمات، تحرير الأسعار، وتحرير التجارة الخارجية، وتغيير النظام المصرفي، وإعادة النظر في الأنظمة خاصة أنظمة التملك، الإفلاس، الضرائب، المصارف، وإشراك القطاع الخاص في نشاط التجارة الخارجية، وإلغاء القيود على المفروضة على حركة رؤوس الأموال مما سهل في تدفق الاستثمارات الأجنبية، وفوق ذلك العمل بجدية في استقرار الاقتصاد وتمويله إلى اقتصاد السوق. علاوة على إشراك القطاع الخاص في رسم سياسات التنمية وإنشاء مجالس أو لجان بين القطاعين لتتولى إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول.

الفصل الثالث طبيعة العلاقة الحالية بين القطاعين العام والخاص في المملكة

(٣،١) تمهيد

يتناول هذا الفصل العلاقة الحالية بين القطاعين العام والخاص بالمملكة من خلال استعراض دور القطاع العام واسهامه في استقرار الاقتصاد السعودي، وتنفيذ مسؤولياته تجاه القطاع الخاص ودعمه تنظيمياً ونظامياً واستثمارياً وتقنياً وخصخصة وإعادة هيكلة وتنفيذ مسؤولياته كذلك تجاه رفاهية المجتمع.

(٣،٢) دور الحكومة والممارسة الاقتصادية

دأبت حكومة المملكة العربية السعودية منذ توحيدها على يد المغفور له الملك عبدالعزيز في عام ١٣٥١هـ على إحداث نقلة في الاقتصاد السعودي؛ ليصبح اقتصاداً يتجه إلى تنمية البلاد في كافة المجالات.

وقد قام الملك عبدالعزيز بجهود مقدرة للإصلاح، تمثلت في إيجاد مورد ثابت للبلاد، وتنمية القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والمالية والنقدية. إضافة إلى الاهتمام بالبنية الأساسية من تعبيد للطرق، والنقل الجوي، والمواصلات، وخدمات البريد، وتوفير المياه المحلاة. وقد كانت هذه الجهود مباركة على الرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد نتيجة انخفاض دخل الدولة، وظروف التأسيس، وقد نفع الله بهذه الجهود وجاءت جهود أبناء البررة لتدعم وتساند هذا التوجه وتحقق رغبة الحكومة في تنويع مصادر الدخل، وإيجاد قطاع خاص قوي يعمل بكفاءة وفاعلية في جميع القطاعات.

لذلك نجد أن النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تحكمه المبادئ السامية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية الغراء التي تعطي الأفراد الحرية في السعي، والكسب وتقتصر سلطة الدولة بموجب ذلك على الرقابة، والإشراف، والتوجيه، وممارسة بعض الأنشطة بنفسها إذا تطلب الحال ذلك بشكل مؤقت لا تتجاوز حدود نشوء الحاجة وتزول بزوالها.

وعلى هذا فإن المملكة العربية السعودية لا تقيد حرية الأفراد في مباشرة أنشطتهم الاقتصادية في المجالات المشروعة، كما أنها لا تضيق من حدود هذه الحرية لصالح النشاط الحكومي، بل إن الحكومة تحرص على عدم منافسة الأفراد في كثير مما يقومون به. ولا تفرض عليهم من الأعباء ما قد يعيق مباشرة أنشطتهم الخاصة، وإنما أخذت بأيدي رجال الأعمال ومساعدتهم بما قدمته لهم من حوافز، وتيسيرات شتى وكان هذا موقفها من القطاع الخاص منذ بداية المسيرة ولا زال.

وبصدور النظام الأساسي للحكم أكدت المملكة اعتمادها مبدأ حرية المواطن في ممارسة مختلفه النشاطات الاقتصادية؛ لكونه من الأسس الراسخة لنظام الحكم. حيث نصت المادة السابعة عشر من ذلك النظام على أن الملكية، ورأس المال، والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

واستمرت الحكومة في جهود الإصلاح الاقتصادي وذلك بتنوع مصادر الدخل بدلا ممن تركيزه على النفط حيث أمتد الاهتمام إلى مجالات اقتصادية أخرى مثل الزراعة، والصناعة والخدمات. واستطاعت الحكومة أيضا أن توظف الإمكانيات التي تزخر بها المملكة من الموارد الطبيعية خاصة المعادن.

وكانت نتيجة هذا الاهتمام من قبل الحكومة أن خطى الاقتصاد السعودي خطوات مقدره منذ تأسيس الدولة وحتى الوقت الحاضر. وإرتكازا على بعض المؤشرات التي تدل على الإنجاز في المجال الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠م فقد ففز الاقتصاد السعودي ليصبح الاقتصاد العربي الأول من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي إذ يمثل نحو ٢٣٪ من الاقتصاد العربي (بوحليقة، ٢١، ٢٠٠٣م)، والأول من حيث صادرات الصناعة التمويلية بنحو ٢٧٪ من الصادرات الصناعية العربية، والأول عربياً في أنشطة التشييد والبناء، والنقل والمواصلات، والإسكان، والمرافق، والخدمات الحكومية.

وتمثل المرتبة الثانية بعد مصر فيما يتعلق بناتج الصناعة التحويلية (١٣,٣ مليار دولار)، وتمثل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية نحو ٣٨٪ من القيمة المضافة للصناعة التحويلية، ويأتي ثانياً نشاط التمويل والتأمين، والمصارف بعد مصر بحوالي ٥,٨ مليار دولار (بوحليقة، ٢١، ٢٠٠٣م).

ومن حيث تعدد وتنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي تشير المؤشرات إلى أن معدلات الناتج المحلي في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات، والنفط كانت ٧٪، ١٠٪، ٤٦٪، ٣٧٪ على التوالي في عام ٢٠٠٢م (بوحليقة، ٢٠، ٢٠٠٣م). أما من حيث قيمة هذا الناتج يحل الاقتصاد السعودي ثانياً في منطقة الشرق الأوسط بعد تركيا، متجاوزاً اقتصاديات بعض الدول مثل اليونان، إيران.

ومن حيث مصادر الناتج المحلي الإجمالي المحلي (النفط، القطاع الحكومي، القطاع الخاص) فقد بلغت نسبة مساهمة هذه القطاعات في عام ٢٠٠١م ٣٣,٦٪، ٢١,٦٪، ٤٤,٧٪ (وزارة التخطيط، ٢٠٠٠) على التوالي كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣,١).

الجدول رقم (٣,١). مصادر الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) مقارنة بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٩٩م

النسبة في عام ٢٠٠١	النسبة في عام ١٩٧٠	مصادر الناتج المحلي
٣٣,٦٪	٥٦٪	النفط
٢١,٦٪	١٣٪	حكومي
٤٤,٧٪	٣١٪	خاص

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة التخطيط.

وبالنسبة للسياسة النقدية فقد تم المحافظة على سعر صرف الريال مقابل الدولار عند سعر صرف ٣,٧٥ ريال، كما حافظ سعر الصرف الفعلي والحقيقي للريال السعودي على استقراره وتشير مؤشرات عام ٢٠٠٠م بأن سعر الصرف الحقيقي ارتفع بما نسبته ٢,٤٪ عما كان عليه في عام ١٩٩٩م (تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠١م).

وتمت المحافظة على مستوى مستقر للأسعار المحلية باستخدام وسائل مختلفة مثل سياسة إعادة الشراء لأذونات الخزينة وسندات التنمية ومبادلة العملات الأجنبية. وبالنسبة للنشاط المصرفي فقد تم تنوع المؤسسة المصرفية إذ أنشئت مجموعة من البنوك والمصارف جنباً إلى جنب مع المصرف المركزي (مؤسسة النقد العربي السعودي). وارتفع عرض النقود بنسبة ٤,٥٪ لتبلغ في عام ٢٠٠٠م حوالي ٣,١٥ مليار ريال سعودي بارتفاع يعادل ما نسبته ٦,٨٪ عن عام ١٩٩٩م، كما زادت الودائع المصرفية لتبلغ حوالي ١٧,٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٠٠م وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ليصل إلى حوالي ١٠,٠ مليار ريال سعودي في نفس العام، كما ارتفع صافي أرباح المصارف ليصل أيضاً إلى ٨,٩ مليار ريال سعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السابع والثلاثون، ٢٠٠١م).

أما بالنسبة لتكلفة المعيشة فقد شهدت انخفاضاً مضطرباً في السنوات الأخيرة ففي عام ٢٠٠٠م سجل متوسط الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لجميع المدن السعودية انخفاضاً بنسبة ٠,٨٪ قياساً بعام ١٩٨٨م (نفس المصدر السابق).

وبالنسبة لأسعار السلع والخدمات المحلية فقد شهدت استقراراً أيضاً حيث تظهر الأرقام القياسية لتكلفة المعيشة أن مستوى الأسعار كانت مستقرة وأن هناك زيادة طفيفة سجلت في عام ٢٠٠٠م بلغت ١,٢٪ بسبب الارتفاع في الأرقام القياسية لمجموعة المواد

الغذائية ومجموعة السكن وتوابعه مثل استهلاك الكهرباء، والمياه، والغاز. ومجموعة النقل، والاتصالات (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السابع والثلاثون، ٢٠٠١م).

كما عملت الدولة على خفض معدلات التضخم حيث استمرت في الانخفاض وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن معدل التضخم انخفض حتى بلغ ٠,٨٪ في عام ٢٠٠١م وقياساً لحوالي ١٪ في عام ١٩٩٦م (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السابع والثلاثون، ٢٠٠١م).

(٣,٣) إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي والاهتمام بالقطاع الخاص

نتيجة للتطورات العالمية في مجال الاقتصاد ومواكبة لمراحل التطور التي شهدتها الاقتصاد السعودي، واستمراراً لتعزيز كفاءته وقدرته على التوظيف الأمثل للموارد، فقد تواصلت الخطوات التطويرية ضمن إعادة هيكلة الاقتصاد والمتمثلة في إنشاء بعض المؤسسات الاقتصادية الهامة مثل المجلس الاقتصادي الأعلى، والمجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن، والهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العليا للسياحة، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وتم إقرار نظام الاستثمار الأجنبي، ونظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، كما تم تعزيز التوجه نحو التخصص، وقد استهدفت جميع هذه الخطوات علاوة على رفع كفاءة اقتصاد المملكة وتحقيق الاستغلال الأمثل لموارده ورفع مستوى المعيشة للمواطن السعودي، إضافة إلى إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في المشاركة في تنمية الاقتصاد السعودي.

ولقد شهد اقتصاد المملكة تطوراً كبيراً من حيث مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث ارتفعت مساهمته من ٢٨,٩٪ في عام (١٩٧٠) إلى ٤٤,٧٪ في عام ٢٠٠١م كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣,٣).

الجدول رقم (٣,٣). مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٧٠ - ١٩٩٨م)

العام	نصيب القطاع الخاص (%)	العام	نصيب القطاع الخاص (%)
١٩٧٠	٢٨,٩	١٩٨٦	٥٩,٦
١٩٧١	٢٦,٧	١٩٨٧	٥٤,٥
١٩٧٢	٢٥,٢	١٩٨٨	٥٥,٧
١٩٧٣	٢٤,٨	١٩٨٩	٥٣,٠
١٩٧٤	٢٦,٦	١٩٩٠	٥٣,٧
١٦٧٥	٢٨,٨	١٩٩١	٥٠,٣
١٩٧٦	٢٩,٨	١٩٩٢	٤٧,٣
١٩٧٧	٣٢,٣	١٩٩٣	٤٦,٨
١٩٧٨	٣٣,٤	١٩٩٤	٤٧,٠
١٩٧٩	٣٤,٢	١٩٩٥	٤٧,٠
١٩٨٠	٣٥,٢	١٩٩٦	٤٧,٣
١٩٨١	٣٩,٣	١٩٩٧	٤٧,٢
١٩٨٢	٤٨,٩	١٩٩٨	٤٧,١

٤٤	١٩٩٩	٥١,٨	١٩٨٣
٤٣,٣	٢٠٠٠	٥٦,٥	١٩٨٤
٤٤,٧	٢٠٠١	٥٦,٥	١٩٨٥

المصدر: بوحليقة، ٧٤، ٢٠٠٣م.

وساهم القطاع الخاص في الحد من البطالة في المجتمع السعودي حيث يعتبر ولا زال الموظف الأول للعمالة سواء أكانت وافدة أم وطنية حيث تشير المؤشرات إلى أن عدد العمالة بالقطاع الخاص قد ارتفع من حوالي ١,٨٣ مليون عامل في عام ١٩٧٠م إلى ٦,٦ مليون عامل في عام ١٩٩٩م (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السابع والثلاثون، ٢٠٠١م). هذا مع ملاحظة أن القطاع الخاص يعتبر في الوقت الحاضر الجهة الأكثر استعداداً لتوظيف العمالة الوطنية بعد إعادة تأهيلها.

ومن المهم الإشارة إلى تزايد دور القطاع الخاص بعد أن تخلت الدولة عن عملية إنتاج الخدمات والسلع حيث تولى المسؤولية، علاوة على مسؤوليته المعروفة في تنفيذ مشروعات القطاع العام سواء كانت هذه المشروعات إنشائية أو صيانة، أو نقل أو غير ذلك. بالإضافة إلى مشاركته في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية. ولدعم القطاع الخاص قامت الحكومة بإنشاء بعض الأجهزة الحكومية التي تقدم خدمات أساسية للقطاع الخاص منها الخدمات المباشرة المتعلقة بإصدار السجل التجاري والموافقة على تأسيس الشركات، وإصدار التراخيص المختلفة لممارسة الأنشطة الاقتصادية. أما الخدمات غير المباشرة فتشتمل على إصدار تأشيرات السفر وإنهاء إجراءات منسوبي القطاع الخاص، والحصول على الخدمات الكهربائية، والهاتفية، والبريدية وغيرها كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣,٣).

الجدول رقم (٣,٣) بعض الأجهزة الحكومية المختلفة ذات العلاقة المباشرة والمؤثرة في القطاع الخاص

الوزارات	المؤسسات العامة	الدواوين والهيئات
وزارة الداخلية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.	المديرية العامة للدفاع المدني
وزارة الخارجية	المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق.	ديوان المظالم
وزارة الاقتصاد والتخطيط	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.	إدارة الأحوال المدنية
وزارة التجارة والصناعة	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.	المديرية العامة للجوازات
وزارة الصحة	مصلحة الجمارك.	الهيئة العامة للاستثمار
وزارة التعليم العالي	مصلحة الزكاة والدخل.	
وزارة التربية والتعليم	مصلحة المياه والصرف الصحي.	
وزارة العمل والشؤون والاجتماعية	صندوق التنمية الصناعي.	
وزارة المياه والكهرباء	البنك الزراعي العربي السعودي.	
وزارة النقل	مؤسسة النقد العربي السعودي.	
وزارة المالية	المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية	
وزارة الشؤون البلدية والقروية	المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني	
وزارة العدل	بنك التسليف السعودي	
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	صندوق التنمية العقاري	
وزارة الحج		

		وزارة الزراعة
--	--	---------------

المصدر: قاعدة بيانات مركز الدكتور عاصم عرب للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٠٠٣م.

(٣,٤) التخصيص

اهتمت الدولة بالتخصيص حيث عملت على إحداث قنوات مختصة به ومن بين هذه القنوات، الهيئة العامة للاستثمار، المجلس الاقتصادي الأعلى وقبل ذلك كانت اللجنة الوزارية للتخصيص. وأصدرت لهذا الغرض الإستراتيجية الخاصة بها بموجب قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم ٢٣/١ وتاريخ ٢٣/٢/٢٣هـ والتي من أهدافها الآتي:

- أ. رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية.
- ب. دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني وزيادة حصته في الناتج المحلي بما يحقق نمواً في هذا الاقتصاد.
- ج. توسيع نطاق مشاركة المواطنين في الأصول المنتجة.
- د. زيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى العاملة ومواصلة تحقيق زيادة عادلة في دخل الفرد.
- هـ. توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين في الوقت وبالتكلفة المناسبين وتناولت الإستراتيجية أساليب التخصيص وضوابطه والقضايا التي يجب معالجتها خلال عمليات التخصيص.

تم تواصل الاهتمام فحددت الدولة عشرون (نوفمبر ٢٠٠٢م) نشاطاً مستهدفاً بالتخصيص وهذه الأنشطة هي:

- ١- المياه والصرف الصحي.
- ٢- تحلية المياه المالحة.
- ٣- الاتصالات.
- ٤- النقل الجوي.
- ٥- الخطوط الحديدية.
- ٦- الطرق مثل:
- أ. إدارة الطرق السريعة التي لها بدائل وتشغيلها وصيانتها.
- ب. إنشاء طرق سريعة جديدة وتشغيلها.
- ٧- خدمات المطارات.
- ٨- خدمات البريد.
- ٩- صوامع الغلال ومطاحن الدقيق.
- ١٠- خدمات الموانئ.
- ١١- خدمات المدن الصناعية.
- ١٢- حصص الدولة في الشركات المساهمة بما في ذلك الشركة السعودية للكهرباء، والبنوك والشركة السعودية للصناعات الأساسية، وشركة التعدين العربية السعودية، وشركة الاتصالات، وحصص الدولة في مصافي البترول المحلية.
- ١٣- حصص الدولة في رؤوس أموال شركات الاستثمار العربية والإسلامية المشتركة.

١٤- الفنادق الحكومية.

١٥- الأندية الرياضية.

١٦- خدمات بلدية مثل:

أ. إنشاء المسالخ.

ب. إنشاء أسواق النفع العام ومراكز البيع وتشغيلها.

ج. إنشاء الحدائق والمنتزهات وتشغيلها وصيانتها.

د. خدمات النقل والحركة، وتحصيل الإيرادات البلدية.

هـ. خدمات النظافة، والتخلص من النفايات.

١٧- خدمات تعليمية مثل:

أ. إنشاء المباني التعليمية وصيانتها.

ب. طباعة الكتب التعليمية.

ج. النقل المدرسي.

د. الإسكان الطلابي.

هـ. تأجير مرافق المدارس والجامعات وتشغيلها.

١٨- خدمات اجتماعية مثل:

أ. إدارة مؤسسات خدمات الرعاية الاجتماعية وتشغيلها.

ب. خدمات توظيف السعوديين في القطاع الخاص.

١٩- خدمات زراعية مثل:

أ. خدمات المحاجر الصحية، ومختبرات التشخيص، والعيادات البيطرية.

٢٠- خدمات صحية مثل:

أ. إقامة المنشآت الصحية وتشغيلها.

ب. خدمات نقل المرضى.

وفيما يلي استعراض لبعض خطوات التخصيص التي تمت في الوقت الحاضر:

(٤,٤,١) تخصيص شركة الاتصالات السعودية:

تم تخصيص شركة الاتصالات السعودية على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وتم فيها تأسيس الشركة، والمرحلة الثانية تم فيها تمهيد الشركة للعمل وفق اسس تجارية، وفي المرحلة الثالثة تم فتح سوق الاتصالات أمام القطاع الخاص لتقديم بعض خدمات الاتصالات، وفي هذه المرحلة تم وضع نظام الاتصالات وأنشئت هيئة الاتصالات كجهة منظمة لعمل الشركة، وتم إصدار النظام الأساسي للشركة واللوائح التنفيذية.

ورغم أن تجربة خصخصة قطاع الاتصالات لم تتضح معالمها بشكل واضح إلا أن المؤشرات توضح أن هناك نتائج إيجابية فيما يتعلق بتبويب الخدمات المقدمة للعملاء وزيادة توظيف الكوادر الوطنية حيث أشارت إحصاءات الشركة، أن هناك زيادة في القوى البشرية السعودية بنسبة ٩,٧٪ (تقرير شركة الاتصالات، ٢٠٠٣م) عما كانت عليه قبل التخصيص. أما من حيث الريحية فإن من

المناسب القول أن الاتصالات كانت مربحة قبل التخصيص وكانت من أهم القطاعات المساهمة في تنمية موارد الدولة. ولم تتوفر معلومات عن تحسن في الإنتاجية بالشكل الواضح.

(٤,٤,٢) تخصيص المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية:

بدأت خطوات تخصيص الخطوط الجوية العربية السعودية في عام ١٩٩٤م بإعادة هيكلة المؤسسة، وإصلاح بنيتها الأساسية ومن أهمها تحديث أسطول النقل، وتم تطبيق قواعد العمل التجاري من خلال تحسين الخدمات، وزيادة الموارد، وترشيد المصروفات، وبناء على ماتم من خطوات تمهيدية إصلاحية تم تشكيل لجنة لدراسة مشروع الخصخصة وقد خلصت هذه اللجنة بتحديد بيوت خبرة استشارية لعمل الدراسات اللازمة لهذه الخصخصة، تم على إثرها توقيع عقود مع هذه البيوت لإنجاز الدراسات المذكورة وحال الإنتهاء من هذه الدراسات سيتم الإعداد للإكتتاب العام للشركة.

(٤,٤,٣) الشركة السعودية للكهرباء:

تمت إعادة هيكلة ودمج شركات الكهرباء في المملكة تحت مسمى الشركة السعودية للكهرباء، وقد صدر النظام الأساسي للشركة، وتم طرح الأسهم للإكتتاب، وبلغ رأس مال الشركة عند تقييم موجوداتها في عام ١٩٩٩م نحو ٢٣,٨ مليار ريال مقسم إلى ٦٧٦ مليون سهم قيمته كل سهم حوالي ٥٠ ريال، وتبلغ حصة الدولة في الشركة حوالي ٨٥٪ من رأس المال.

(٤,٤,٤) تخصيص المؤسسة العامة للخطوط الحديدية:

مازالت عملية تخصيص المؤسسة في بداياتها حيث يخضع المشروع إلى الدراسات التمهيديّة التي ستقرر عملية خصخصتها.

(٤,٤,٥) التمهيد لتخصيص مرفق البريد:

ضمن التوجه بتخصيص مرفق البريد في وقت لاحق صدرت التوجهات بإعداد الدراسات اللازمة لعملية التخصيص، وتم تكليف بعثة البنك الدولي واحد بيوت الخبرة الوطنية وفريق عمل من البريد لإعداد الدراسات الأولية، وتم عرض هذه الدراسات إلى اللجنة الوزارية للتخصيص في عام ١٩٩٩م التي أوصت بتحويل المرفق إلى مؤسسة عامة تمهيداً لخصخصتها فيما بعد، وعلى أثر ذلك صدرت الموافقة السامية بهذا التحويل، وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨) وتاريخ ١٤٢٣هـ بالموافقة على تنظيم المؤسسة وسوف تبدأ المؤسسة عملها بعد صدور الموافقة بتشكيل مجلس الإدارة واختيار الرئيس للمؤسسة. علماً بأن التنظيم ينص على ضرورة تهيئة الظروف لتخصيص البريد في وقت لاحق، هذا مع ملاحظة بأن مرفق البريد كان قد خصص بعض خدماته ليتولاها القطاع الخاص من خلال ما يسمى بـ "الوكالات البريدية".

(٤,٤,٦) تخصيص بعض خدمات المؤسسة العامة للموانئ:

قامت المؤسسة باسناد واحداً وعشرين مشروعاً من مشروعاته للقطاع الخاص منها خدمات مناولة البضائع العامة، ومناولة الحاويات، ومناولة الحبوب السائبة، ومناولة بضائع الدحرجة، ومناولة البضائع المبردة والمجمدة، وتقديم الخدمات البحرية



بأسلوب مشاركة المستأجرة في أجور الخدمات التي يقدمها لتشغيل الأرصفة، ومعدات المناولة مع احتفاظ الدولة بملكية هذه الأصول.

(٣,٥) إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية

في إطار تنظيمها للدولة قامت الحكومة بإنشاء الأجهزة الحكومية المختلفة من وزارات، ومصالح حكومية، ومؤسسات عامة، ودواوين، وهيئات تتولى ممارسة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، واستمرت هذه الأجهزة في أداء مهامها واختصاصاتها في حدود الصلاحيات الإدارية والمالية الممنوحة لها.

وبمرور الوقت شعرت الدولة أن هناك حاجة لإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية بهدف تطويرها، والإرتقاء، بمستوى الأداء والقضاء على التداخل في الاختصاصات، والإزدواجية في إنجاز المهام، ولذلك صدر الأمر السامي رقم (٦٦٢٩/ب/٧) وتاريخ ١٤٢٠/٥/٧هـ القاضي بتشكيل لجنة وزارية عليا سميت "اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري" برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وعضوية عدد من أصحاب السمو والمعالي الوزراء ذوي الاختصاص وذلك لوضع وتنفيذ مشروع وطني متكامل لإعادة الهيكلة الإدارية للأجهزة الحكومية، ودراسة نظام الموظفين، وحجم الوظائف، وأعداد الموظفين ومدى الحاجة إليهم، ومدى حجم كل وزارة أو مصلحة قياساً بالمهام المنوطة بها. ويمكن إيضاح الأهداف العامة لمشروع إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية على النحو التالي:

- ١- تطوير تنظيمات الأجهزة الحكومية في أهدافها، ووحداتها الإدارية، ونشاطاتها الخدمية، وإزالة ما بها من ازدواج، أو تضارب، أو غموض، ومراعاة التناسب بين حجم المؤسسة الحكومية والمهام المنوطة بها.
- ٢- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل الأجهزة الحكومية عن طريق زيادة الفاعلية التنظيمية، ورفع كفاءة أداء الأجهزة والموظفين العاملين فيها، وتسهيل مسارات ونظم العمل المتبعة وتحسينها.
- ٣- زيادة درجة التوافق بين حجم الجهاز الإداري الحكومي وبين متطلبات العمل وظروفه من جهة، والتوجهات المستقبلية نحو أجهزة حكومية أقل عدداً وأكثر اختصاصاً وأفضل أداءً من جهة أخرى.
- ٤- تخفيض كلفة التشغيل للجهاز الحكومي، وتوجيه الوفرة نحو زيادة الفاعلية والكفاءة.
- ٥- زيادة درجات التكامل مع القطاع الخاص، والانفتاح عليه، وتشجيع دوره في التنمية الشاملة، وتخصيص الممكن من النشاطات الحكومية، أو إدارتها بالأسلوب التجاري.
- ٦- تعزيز المؤسسية، والعمل الجماعي، والتنسيق المشترك في الأجهزة والمؤسسات الحكومية، وترسيخ مبدأ المساءلة لضمان الإنجاز المتميز.
- ٧- دراسة حجم الوظائف، وأعداد الموظفين ومدى الحاجة إليهم، مع التعزيز الإيجابي لاتجاهات الموظفين نحو الوظيفة العامة، وتحفيزهم على زيادة الإنتاجية، وتحسين نوعية أدائهم، والاهتمام بتحديد مساراتهم الوظيفية والتدريبية بشكل يراعي التطورات المتلاحقة في ظروف وأدوات العمل المختلفة، وكذلك وضع تصور أوضح للوظائف التي تحتاج إليها المؤسسات، والقدرات اللازمة لإشغالها، ونوعية التدريب المناسب لها.
- ٨- تعزيز اللامركزية الإدارية على مستوى الأجهزة الرئيسية وفروعها ووحدات الإدارة المحلية، مع تفويض الصلاحيات وتوزيع نشاطات واهتمامات الدولة بشكل إيجابي فاعل على مناطقها المختلفة، بما يزيد من كفاءة وفاعلية الخدمات المقدمة على النطاق الإداري. ولا زالت اللجنة المشكلة مستمرة في استكمال مشروع إعادة الهيكلة.

(٣,٦) القيام بالدور التشريعي والرقابي

(أ) إصدار الأنظمة واللوائح:

عملت الدولة على إصدار الأنظمة التي تحكم العمل العام والعمل الخاص ومن بين الأنظمة التي تحكم العمل العام نظام الخدمة المدنية، والنظام المالي ونظام المشتريات الحكومية، وهناك أنظمة تحكم المجالين العام والخاص ومنها أنظمة الاستقدام والنظام الضريبي، ومنها ما يتعلق بالعمل الخاص مثل نظام العمل والعمال (الذي يناقش الآن بمجلس الشوري) ونظام الاستثمار والائحة الاستثمار الأجنبي والأنظمة المتعلقة بمشاركة المرأة في مجالات العمل الاقتصادي.

إضافة إلى الأنظمة فهناك اللوائح الإدارية والتنفيذية المكملة لهذه الأنظمة ومنها اللائحة المالية، ولائحة المشتريات، ولائحة المستودعات وغيرها من اللوائح.

(ب) إنشاء المؤسسات الرقابية والتشريعية:

وفي إطار دورها الرقابي قامت الدولة بإنشاء هيئة الرقابة والتحقيق التي أنيط بها مراقبة الأداء الإداري والمالية في الأجهزة الحكومية، كما تم إنشاء وحدات رقابية في الأجهزة الحكومية للقيام بدور الرقابة الداخلية.

أما من حيث الدور التشريعي فقد تم إنشاء وزارة العدل والمحاكم وكتابة العدل حيث تقوم هذه الأجهزة بدورها التشريعي في الدولة. وأنشئ كذلك ديوان المظالم للنظر في تظلمات المؤسسات الخاصة والأفراد.

(٣,٧) توفير فرص العمل ومكافحة البطالة

اهتمت الدولة بتوفير فرص العمل منذ الوهلة الأولى وتشير المؤشرات الرسمية إلى أن العمالة نمت من حوالي ٣ ملايين عامل في عام ١٩٨٠م إلى ٧,٤ مليون عامل في عام ٢٠٠٢م. وكان معدل النمو السنوي خلال التسعينات نحو ٣,٥٪، وفي السنوات الأخيرة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣م) بلغ متوسط النمو السنوي ٠,٩٪ (التقرير الثامن والثلاثون، مؤسسة النقد العربي السعودي).

وبلغ عدد العمالة السعودية ٣,٦٦ مليون عامل بنسبة ٤٩,٧٪ من إجمالي العمالة في عام ٢٠٠٢م، بينما بلغ عدد العمالة الوافدة ٣,٧١ مليون عامل بنسبة ٥٠,٣٪ من إجمالي العمالة (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الثامن والثلاثون).

وبالنسبة للعمالة في القطاعين العام والخاص، بلغ عدد العمالة في القطاع العام حوالي ٩٢٦ ألف عامل بنسبة ١٢,٦٪ من إجمالي العمالة مقابل ٦,٤ مليون عامل في القطاع الخاص بنسبة ٨٧,٤٪ (التقرير الثامن والثلاثون، مؤسسة النقد العربي السعودي) وكما يوضح ذلك الجدول رقم (٣,٤).

الجدول رقم (٣,٤). العمالة في المملكة حسب الجنس والقطاع خلال الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٢م (ألف عامل)

البيان		السنوات					
		٢٠٠٢		٢٠٠١		١٩٩٩	
إجمالي القوى العاملة		١٠٠,٠	٧٣٧٠,٧	١٠٠,٠	٧٣٠٤,٩	١٠٠,٠	٧١٧,٣
سعوديون		٤٩,٧	٣٦٦٤,٠	٤٧,٩	٣٤٩٦,٢	٤٤,٢	٣١٧٢,٣
غير سعوديين		٥٠,٣	٣٧٠٦,٦	٥٢,١	٣٨٠٨,٨	٥٥,٨	٤٠٠٣,٤
إجمالي العمالة بالقطاع الحكومي		١٢,٦	٩٢٥,٨	١٢,٦	٩٢٢,٦	١٢,٨	٩١٦,٢
سعوديون		٨٣,٢	٧٧٠,٢	٨١,٥	٧٥٢,٣	٧٨,٢	٧١٦,٥
غير سعوديين		١٦,٨	١٥٥,٦	١٨,٥	١٧٠,٣	٢١,٨	١٩٩,٧
إجمالي العمالة بالقطاع الخاص		٨٧,٤	٦٤٤٤,٤	٨٧,٤	٦٣٨٢,٣	٨٧,٢	٦٢٦٠,١
سعوديون		٤٤,٩	٢٨٩٣,٨	٤٣,٠	٢٧٤٣,٩	٣٨,٧	٢٤٢٢,٧
غير سعوديين		٥٥,١	٣٥٥١,٠	٥٧,٠	٣٦٣٨,٥	٦١,٣	٣٨٣٧,٤

المصدر: خطة التنمية السادسة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠م، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الخامس والثلاثون، ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م). ومن الجدول رقم (٣،٤) يتبين أن العمالة الوافدة تشكل نسبة أكبر (٥٥،١) بالنسبة لإجمالي العمالة في القطاع الخاص على الرغم من انخفاضها خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٢م بنحو ٢٠٠ ألف عامل. بالنسبة للقوى العاملة النسائية فقد بلغ عددها في عام ٢٠٠٠م حوالي ٢٧٣ ألف عاملة من إجمالي القوى العاملة السعودية في تلك السنة والبالغ ٢،٩ مليون نسمة أي أن العمالة النسوية شكلت فقط ٩،٤٪ (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الخامس والثلاثون، ١٤٢٠هـ). وبالنسبة لمساهمة المرأة في قوة العمل فلم تتجاوز مساهمتها ٥،٨٪ من إجمالي قوة العمل النسوية في عام ٢٠٠٢م والبالغة ٤،٧ مليون كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣،٥).

الجدول رقم (٣،٥). القوى العاملة السعودية في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠م

البيان	السكان في سن العمل بالآلاف	إجمالي القوى العاملة بالآلاف	نسبة المساهمة المئوية
عام ١٩٩٥			
ذكور	٣٩٨٦،٢	٢١٦٨،٦	٥٤،٤
إناث	٣٩١٩،١	٢١٥،٦	٥،٥
الإجمالي	٧٩٠٥،٣	٢٣٨٤،٢	٣٠،٢
عام ٢٠٠٢			
ذكور	٤٧٩٦،٣	٢٦٢١،١	٥٤،٦
إناث	٤٧١٥،٥	٢٧٢،٧	٥،٨
الإجمالي	٩٥١١،٨	٢٨٩٣،٨	٣٠،٤

المصدر: خطة التنمية السادسة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠م.

مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الثامن والثلاثون، ١٤٢٠هـ.

إما بالنسبة للبطالة فعلى الرغم من الحرص على محاربتها، فإن المعدل يتجاوز الـ ٨٪ أي أن حوالي ٧٥٠ ألف عامل بدون عمل، ومن الطبيعي أن تكون نسبة الإناث هي الأكبر طالما أن الفرص التي وجدتتها في سوق العمل محدودة حيث شكلت نسبة النساء العاملات حوالي ٩٪ على نحو ما أشير إليه آنفاً.

(٣،٨) جذب الاستثمارات وإعادة توطين الأموال المهاجرة

أهتتمت الدولة بجذب الاستثمار الوطني والأجنبي وإعادة توطين الأموال المهاجرة إلى أرض الوطن، وتمكنها من المساهمة في الاقتصاد الوطني وتحقيقاً لهذا الهدف اتخذت الدولة جملة من الإجراءات منها إنشاء المجالس والهيئات الخاصة بالاقتصاد والاستثمار، وإصدار الأنظمة حتى تساهم في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، ووفرت من الحوافز سواء كانت تلك الحوافز توفير البنية الأساسية للاستثمار كالأراضي الصناعية المزودة بالخدمات.

وتشير المؤشرات إلى أن الاستثمار في الأصول الثابتة قد قارب الـ ١٨٪ من الناتج الإجمالي في عام ١٩٩٩م (بوحليقة، ١٠٤٢،

الجدول رقم (٣,٦). الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩م

العام	الاستثمار (مليار ريال)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار (مليار ريال)	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي
١٩٩٠	٧٤,٨	٣٩٢,٠	٢٨,٠	%١٩
١٩٩١	٥٦,٥	٤٤٢,٠	٣٦,٨	%٢٠
١٩٩٢	٩٤,٠	٤٦١,٤	٥٤,٧	%٢٠
١٩٩٣	٩٨,٥	٤٤٣,٨	٦٠,٤	%٢٢
١٩٩٤	٨٤,٢	٦٩٩,٠	٥٢,١	%١٢
١٩٩٥	٩٢,٦	٤٧٨,٧	٥٣,٦	%٢٠
١٩٩٦	٩٠,٨	٥٢٩,٣	٥٥,٤	%١٧
١٩٩٧	١٠٢,٦	٥٤٨,٤	٥٩,٤	%١٩
١٩٩٨	٩٨,٦	٤٨١,٢	٥٩,٧	%٢٠
١٩٩٩	٩٥,٦	٥٣٥,٠	٦٤,٢	%١٨

المصدر: بوحليقة، ١٠٩، ٢٠٠٣م.

(٣,٩) الاستفادة من التقنية المعاصرة

تعد الاستفادة من التقنية المعاصرة من أهم متطلبات إعادة هيكلة العلاقة بين القطاعين العام والخاص بالمملكة، لذلك فإنها تكتسب أهمية خاصة كواحدة من العوامل التي تسهم في تطوير وتحسين الإنتاجية، ورفع كفاءة الأداء، كما تسهم في تقليل الحاجة إلى القوى العاملة الكثيفة التي تساهم في زيادة تكلفة الإنتاج.

لذلك جاء اهتمام الدولة بالتقنية لخدمة التنمية في المجالات الزراعية، والصناعية، والخدمية، والتعدينية، والاتصالات وغيرها، وأفردت لها حيزاً مهماً في خطط التنمية الخمسية المتعاقبة التي ركزت على الدور الحيوي للعلوم والتقنية ومن ثم احتلت التقنية مساحة مهمة ضمن أهداف وسياسات وبرامج هذه الخطط.

وقد ورد ضمن الأسس الإستراتيجية لخطة التنمية السابعة (١٤٢٠ - ١٤٢٥هـ) الموافق لـ (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م)، الأساس الإستراتيجي السابع عشر الذي نص على "بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية قادرة على الابتكار، والتجديد، واستيعاب التقنية وتطويرها" وذلك من خلال:

- توفير الخدمات، والتجهيزات، والأنظمة الأساسية اللازمة لتطوير العلوم والتقنية.
- تشجيع الاختراع، والابتكار، والتطوير التقني من قبل الأفراد، والمؤسسات الوطنية، وتعزيز قدراتهم الذاتية على الإبداع.
- إعداد خطة وطنية توظف المعلوماتية وغيرها من التقنيات، لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية من خلال:
 - أ. العمل على تطبيق التقنيات المتطورة؛ لترشيد استغلال الموارد الاقتصادية، مع تكثيف الجهود في مجالات تطوير التقنية وتوطينها.
 - ب. تطوير وتعزيز قواعد البيانات في مجال التقنية وربطها بمراكز البحوث في القطاعين العام والخاص.
 - ج. تعميق الوعي العلمي والتقني، وتشجيع الابتكار، وإتاحة الفرص للدارسين والباحثين لإجراء البحوث العلمية والتقنية.

وقد تبنت الخطة السابعة مجموعة من السياسات؛ لتحقيق الأهداف المذكورة تلخصت في الآتي:

١- استكمال إعداد الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى.

٢- تطوير مناهج العلوم والتقنية لتواكب المتطلبات الفعلية للقطاعات التنموية المختلفة.

وفي هذا الجانب عززت الخطة من دور مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية كرافد أساسي لدعم الأبحاث، والدراسات في المجالات التقنية المختلفة، والتعريف الإعلامي لنشر الوعي العلمي والتقني بين المواطنين، ومنح براءات الاختراع في معظم الحقول العلمية والتقنية، إلى جانب الاهتمام بمجال الاستشعار عن بعد عن طريق تركيب محطات الرصد الإشعاعي الشمسي، وتزويد القطاعات الحكومية والخاصة بالصورة الفضائية.

ولقد كانت حصيلة هذا الاهتمام من قبل الدولة أن أصبح الاهتمام بالتقنية وتطويرها، والاستفادة من التقنيات المعاصرة همّاً أساسياً لكل من القطاع العام والخاص، وترجم هذا الاهتمام في بعض الخطوات التي تحث على استجلاب التقنية لاستخدامها في بعض المجالات الاقتصادية والخدمية فعلى سبيل المثال بلغت قيمة العقود المبرمة لإدخال التقنية في مجالات الزراعة، الطاقة، البناء، الاتصالات، النقل، النفط، الغاز، والغذاء بالملكة حوالي ٤٨٠ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٠م مقارنة حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية بين مجموعة من دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣،٧).

الجدول رقم (٣،٧). قيمة العقود المبرمة لادخال التقنية

الدولة	قيمة العقود بمليارات الدولارات
الإمارات العربية المتحدة	٥١٠
المملكة العربية السعودية	٤٨٠
جمهورية مصر العربية	١٨
قطر	١٦

المصدر: د. عمر البرزي، نقل التقنية والتجديد التقني في دول الاسكوا، ص ٢٤، ٢٠٠١م.

كما بلغت العقود المرتبطة ببناء البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات للمملكة خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٠م أكثر من ٤ مليار دولار أمريكي حيث احتلت المملكة المرتبة الأولى بين مجموعة دول الاسكوا كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣،٨)، مقابل أكثر من ملياري دولار للإمارات، وحوالي مليار دولار لمصر.

الجدول رقم (٣،٨). قيمة عقود البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات ببعض دول الاسكوا

الدولة	قيمة العقود بمليارات الدولارات
المملكة العربية السعودية	٤
الإمارات العربية المتحدة	٢
جمهورية مصر العربية	١

المصدر: د. عمر البرزي، نقل التقنية والتجديد التقني في دول الاسكوا، ص ٢٤، ٢٠٠١م.

الخلاصة:

تناول الفصل الثالث العلاقة الحالية بين القطاعين العام والخاص بالمملكة بالتركيز على جهود الدولة في جعل الاقتصاد مستقراً، والاهتمام بالخصخصة، والقيام بالدور التنظيمي من خلال إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية، وتخصيص بعض الأنشطة، ومكافحة البطالة بتوفير العمل في السوق، والاهتمام بالتقنية والاستثمار المحلي والأجنبي.

الفصل الرابع أثر أداء الأجهزة الحكومية على تعزيز دور القطاع الخاص

(٤,١) تمهيد

تتناول الدراسة في هذا الفصل تقويماً شاملاً لواقع الشراكة الحالية بين القطاعين العام والخاص وتشخيص المشكلات والمعوقات التي تحد من تفعيل هذه الشراكة الإيجابية بين هذين القطاعين. بالإضافة إلى تحديد الخطوات الإصلاحية المطلوبة والتي من شأنها - في حال تطبيقها - إعادة صياغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص مما يدفع الاقتصاد للنمو وتحسين أداء الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء.

(٤,٢) مشكلات ومعوقات بناء الشراكة

على الرغم من الجهود التي بذلت لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال جعل الاقتصاد السعودي مستقراً، وجهود الدولة في تشجيع مشاركة القطاع الخاص ومساهمته في التنمية، بالإضافة إلى بعض الخطوات الإصلاحية الهيكلية التي تمت في المجال الاقتصادي والإداري، وتوفير البنية الأساسية للاقتصاد في مجالاته الصناعية والزراعية والحديثة، مع تزايد الجهود المبذولة لتحقيق الرفاه الاجتماعي، وزيادة فرص العمل في السوق ومحاربة البطالة، إلا أنه لا تزال هناك معوقات ومشكلات ساهمت في عدم ارتقاء العلاقة الحالية بين القطاعين العام والخاص بالمملكة إلى شراكة إيجابية تخدم مصالح الشركاء على حد سواء. وسنتناول فيما يلي استعراضاً لتلك المعوقات والمشكلات:

(٤,٢,١) المعوقات الاقتصادية:

- حققت جهود التنمية تغيرات ملحوظة في هيكل الاقتصاد السعودي والتي تتمثل في:
 - تنويع مصادر الدخل بإيجاد مصادر أخرى بدلاً من الاعتماد على النفط كمصدر للموارد.
 - نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٤,٧٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠م بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٤، (مؤسسة النقد العربي السعودي - التقرير الثامن والثلاثون).
 - نمو القطاع النفطي بمعدل سنوي يقارب ٤,١٪ خلال نفس الفترة بالرغم من انخفاض نصيبه في الناتج المحلي من ٣٢٪ إلى ٢٩٪ خلال سنوات الخطة السادسة مقابل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي (٥٥,٥٪) خلال خطة التنمية الأولى ويعزى ذلك إلى توسيع وتنويع النشاط الاقتصادي غير النفطي (نفس المصدر السابق).
 - نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنحو ٥,٨٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠م وارتفع نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٥٤,٠٪ خلال الخطة الأولى إلى حوالي ٦٨٪ خلال الخطة السادسة.
 - سجل القطاع الخاص معدل نمو سنوي يقارب ٦٪ في المتوسط وارتفع نصيبه في الناتج المحلي غير النفطي إلى حوالي ٧٣٪ في حين بلغ متوسط القطاع العام حوالي ٢٧٪ (نفس المصدر السابق).
 - ارتفع متوسط دخل الفرد السعودي (نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة بنمو ستة أصناف ونصف من حوالي ٣٧٥٠ ريالاً إلى حوالي ٢٤١٥٠ ريالاً..
 - استقرار سعر الصرف للعملة المحلية (الريال) وتحسين سعر الصرف الفعلي الأسمي بنسبة ٥,٢٪ على نحو ما تم إيضاحه في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

- استقرار الأسعار بسبب استقرار أسعار السلع والخدمات المحلية واستقرار هيكل الأجور وأسعار الواردات وثبات سعر صرف الريال الحقيقي وقد ساهم ذلك في استقرار التكلفة المعيشية على الرغم من حدوث زيادة طفيفة (١,٢٪) في الأرقام القياسية لبعض المجموعات منها مجموعة المواد الغذائية ومجموعة السكن وتوابعه، ومجموعة النقل والاتصالات (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الثامن والثلاثون، ٢٠٠٣، ٢٠٠٠).
- نمو إجمالي الودائع المصرفية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠١م بنحو ٤٧٪ (حوالي ١٩٧ مليار في عام ١٩٩٥ إلى ٢٨١ مليار في عام ٢٠٠١م) (نفس المصدر السابق، ٩٧).
- وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية لأداء الاقتصاد السعودي، إلا أن هذا الاقتصاد قد عانى من بعض المشكلات وتمثل في الآتي:
 - انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتراجعته خلال الفترة ١٩٩٦م - ٢٠٠٠م قياساً لما كان عليه خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠م، إذ كان المعدل في هذه الفترة ٤,٤٪ وانخفض إلى ٢,٩٪ في عام ٢٠٠١م أي إلى أقل مما يعني أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أصبح أقل متوسط معدل النمو السكاني البالغ حوالي ٣,٥٪ خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠م، (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الثامن والثلاثون، ٢٠٠٣، ٥٥).
 - وقد أدى انخفاض وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تراجع في مستوى دخل الفرد السعودي، فعلى سبيل المثال تراجع دخل الفرد قرابة الـ ٦,٢٥٪ خلال السنوات الثلاث الماضية، من نحو ٣٢ ألف ريال في العام ٢٠٠٠م إلى قرابة ٣٠ ألف ريال في العام ٢٠٠١م.
 - تراجع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٥٤٪ في عام ١٩٩٠م إلى حوالي ٤٥٪ في عام ٢٠٠١م. وقد انعكس ذلك على القيمة المضافة لهذا القطاع ولم تصل للمستهدف في الخطة السادسة، حيث أن معدل نمو هذا القطاع كان في المتوسط ١,٨٪ سنوياً خلال النصف الثاني من التسعينيات أي نحو ٤٢٪ من المستهدف في الخطة السادسة (بوحليقة، ٢٠٠٣، ١٨١)، وكان من المتوقع أن يكون متوسط نموه خلال العقدين الماضيين أكثر من ٥,٧٪ لتصبح مساهمته ٦٩٪ بنهاية العام ٢٠٢٠م. ولكن هذه المساهمة استمرت في التراجع حتى وصلت إلى حوالي ٤٥٪ في عام ٢٠٠١م (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠١، ٤٦٦) والجدير بالذكر أن في هذه المساهمة المتوقعة تكاد تكون منخفضة مقارنة في العديد من الدول حديثة العهد بالانفتاح الاقتصادي مثل المجر (٨٠٪) وبولندا (٦٥٪) (نفس المصدر السابق، ١٨٥). وأن تراجع مساهمة القطاع الخاص تعود في الواقع للمعوقات الاقتصادية المذكورة آنفاً، وعدم إتاحة فرص استثمارية إضافية له ومن المعلوم أن القطاع الخاص لا يستثمر في قطاع النفط، ولا في قطاع النقل الجوي، ولا في قطاع الاتصالات وإن كانت ظهرت فرص محدودة له في هذا القطاع.
 - ومن الواضح أن الحالة السلبية العارضة لأداء الاقتصاد السعودي يترك أثرها على أداء كل من القطاع العام والخاص وبالتالي تأثيرها على عملية الشراكة الإيجابية بينهما ومن أهم مظاهر هذا التأثير ما يلي:
 - أ - بالنسبة للقطاع العام وبالتحديد الأجهزة الحكومية أصبحت تعاني من نقص في الاعتمادات بسبب سياسة وزارة المالية في توجيه بتجنيب نسبة من الاعتمادات لهذه الأجهزة. وبالتالي لم تستطع هذه الأجهزة من الوفاء بكامل التزاماتها مما جعلها تلجأ إلى طلب الدعم من وقت لآخر وإجراء المناقشات مما يؤثر سلباً في أدائها وقد يترك ذلك أثراً في دفع مستحقات مؤسسات الأعمال التي تتولى تنفيذ بعض المشروعات لهذه الأجهزة الحكومية.
 - ب - التقليل من تأمين احتياجات القطاع العام من القطاع الخاص، وكذلك انخفاض دخل الفرد وأثره في لجوء الفرد للترشيد في المصروفات يجعله يقلل من بعض المستلزمات غير الأساسية وانخفضت بالتالي مشترياته التي مصدرها القطاع الخاص.

وهذا بدوره يبطئ دوران السلع والبضائع للقطاع الخاص، وبالتالي تقل مشترياته، ومن ثم استثماراته. وهكذا وفي نهاية الأمر ينعكس ذلك على معدل مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد وتحديداً في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن هناك أمور أخرى سيأتي ذكرها وتؤثر في مساهمة القطاع الخاص ومنها السياسات الاستثمارية. وتشير المؤشرات أن مساهمة القطاع الخاص قد انخفضت من حوالي ٥١% في عام ١٩٩٩م إلى حدود ٤٨% أو أقل ابتداء من العام ١٩٩٩ فصاعداً (بوحليقة، ٢٠٠٣، ١٨٣).

(٤,٢,٢) التحرير والمنافسة:

يعتبر التحرير والمنافسة من أهم متطلبات الاقتصاد العالمي الحديث. فالتحرير أو تحرير الاقتصاد يعتبره البعض شراً، بينما يعتبره البعض الآخر خيراً على هذا الاقتصاد، وينظر الكثيرون خاصة العاملين في القطاع العام إلى التحرير نظرة تشاؤمية باعتبار أن ذلك يقلل من نفوذ هذا القطاع أو التقليل من دوره التقليدي وهو الاحتكار بمعناه الواسع واحتكار الأسعار أو التحكم فيها بمعناه الضيق.

ورغم كل ذلك فإن اقتصاد السوق الذي تتبناه الدول في العصر الحديث ومن بينها المملكة تتطلب تبني هذا الخيار الصعب. مما يعني إحداث تغييرات جذرية في طبيعة الاقتصاد السعودي، منها على سبيل المثال، مراجعة ممارسات وانطباعات تجذرت مع تتابع الدعم الحكومي لعقود عديدة.

ومن المعلوم أن الدولة تتدخل الآن في تسعير بعض الخدمات ومنها الماء والكهرباء والبريد وعدد آخر من السلع والخدمات. ولكن ويتبنى اقتصاد السوق فإنه يجب ترك الفرصة الكاملة للسوق لتحديد أسعارها، التي في هذه الحالة ستخضع لقوى العرض والطلب، وسيتم مراعاة الكلفة الحقيقية لإنتاج هذه الخدمات والسلع أيضاً.

وفي هذه الحالة سيظل دور الدولة محصوراً في تعزيز قدرة الفئات الفقيرة في شراء السلع والخدمات، بأن تضمن له الحد الأدنى من الدخل بما يمكنها من اقتناء احتياجاته الأساسية من هذه السلع والخدمات. ولذلك فإن مبدأ تحرير الأسعار لم يأخذ حظه الكامل من التطبيق في المملكة وهو أمر سيبدو حتمياً مع المتغيرات الاقتصادية الدولية التي تتحرك نحو العولمة والتحرر والمنافسة والتغيير التقني.

أما المنافسة فإن استراتيجية التخصيص بالمملكة تقوم على أهداف عديدة منها تشجيع المنافسة وتعدد المنتجين، وحيث أن دول العالم تتنافس فيما بينها لتحقيق هذا الهدف سعياً وراء استقطاب الاستثمارات، وتنمية الصادرات، وإيجاد مزيد من الفرص الوظيفية لإثباتها، لذلك لا بد من الأخذ بمبدأ المنافسة في السوق.

وقد لاحظت الدولة ذلك في خطوات الخصخصة بتحويل مرفق الاتصالات إلى شركة، وإنشاء شركة مرافق لتقديم الخدمات بمدينة الجبيل وينبع، وإعادة هيكلة قطاع الكهرباء في عام ١٩٩٩م، كل ذلك سعي منها لتعزيز المنافسة في السوق. ولعل من المناسب ذكره في هذا المقام أنه مازالت هناك حالة من الاحتكار في العديد من الأنشطة المرشحة للتوسع في المملكة من المفيد فتحها أمام المنافسة ومنها على سبيل المثال صناعة تكرير النفط خاصة وأن طاقة المصافي السبعة في المملكة تقارب نحو ١.٧٥ مليون برميل رغم أن المملكة تمتلك ربع احتياطي العالم من النفط، فهي أكبر منتج ومصدر، في حين أن دولة سنغافورة مثلاً، لا تمتلك أي موارد نفطية تذكر ولديها طاقة تكريرية تتجاوز ١,٣ مليون برميل يومياً، فهي مركز تكرير رئيسي في جنوب شرق آسيا (بوحليقة، ٢٠٠٣، ١٩٦).

(٤,٢,٣) معوقات الخصخصة:

- على الرغم من الجهود المبذولة والمتمثلة في تبني إستراتيجية لها، وإنشاء المجلس الاقتصادي لمتابعة مشروع الخصخصة، إلا أنه لازالت هناك بعض المعوقات تواجه هذه الخصخصة وتتمثل في:
- وجود أفضل المشروعات في يد الحكومة (مثل لذلك قطاع النفط وبعض الخدمات).
 - عدم تمثيل رجال الأعمال في عضوية المجلس الاقتصادي الأعلى.
 - عدم إشراك القطاع الخاص في دراسات ما قبل عملية الخصخصة.

(٤,٢,٤) مشكلة العمالة السعودية والبطالة:

على الرغم من عدم توفر إحصاءات دقيقة عن نسبة قوة العمل السعودية إلى السكان في المملكة إلا أن هناك مصادر تذكرها بحوالي ٥٥٪ في عام ٢٠٠٠م، وتشير مصادر (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الثامن والثلاثون، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) وهذا التدني في قوة العمل راجع بشكل أساسي إلى:

- حداثة أعمار السكان السعوديين.
- تزايد أعداد المسجلين في نظم التعليم والتدريب.
- انخفاض نسبة مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل (٥,٨٪ في عام ٢٠٠٠م).
- عدم إقبال أرباب الأعمال (لسبب أو لآخر) على ما تخرجه الجامعات والكليات.

وتكمن المشكلة هنا أولاً في تدني نسبة قوة العمل إلى السكان بالمملكة أما المشكلة الثانية فتكمن في استمرار معدل البطالة والتي يذكرها عدد من المصادر الخارجية بأنها تصل إلى ١٤٪، بينما المصادر الرسمية تذكرها بـ (٨,١٪ في عام ٢٠٠٢م) هذا في الوقت الذي تصل فيه نسبة العمالة الوافدة بحوالي ١٦,٨٪ في القطاع العام ونحو ٥٥,١٪ من إجمالي العمالة في القطاع الخاص (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الثامن والثلاثون، ٢٠٠٣، ٣٣٠).

وتشكل نسبة الإناث العاملات حوالي ٩,٦٪ وهي نسبة متدنية جداً قياساً لكون المرأة تشكل حوالي نصف المجتمع السعودي (٤٧٪ في عام ٢٠٠٠م). وللاستدلال أكثر على قلة العمالة النسوية في المملكة تشير الإحصاءات الرقمية للقطاع الصحي بالمملكة أن من بين ٢٧٦٠ طبيبة يعملن في وزارة الصحة ١٩٠ منهن فقط سعوديات يشكلن ٧٪ فقط، ومن بين قرابة ١١١٧٠ مساعدة ممرضة ٨٥ منهن سعوديات بنسبة أقل من ١٪، ومن بين ٢٨٧٠ مساعدة طبية، فقط نحو ٢٢٠ سعوديات بنسبة أقل من ٨٪. (بوحليقة، ٢٠٠٣، ١٦٦).

إن نسب البطالة المرتفعة للسعوديين والسعوديات تعتبر مشكلة قائمة ويجب أن لا يستهان بها من قبل القطاع الخاص رغم الجهود والتعليمات والقرارات الصادرة لإحلال القوى السعودية محل القوى العاملة الوافدة ذلك أن أثر تلك القرارات وتنفيذها كانت محدودة بالنسبة لمعدلات الإحلال التي تحققت. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الإحلال خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٢م بالنسبة للقطاع الحكومي حوالي ٥٪ وللقطاع الخاص ٦٪ رغم أن هذا القطاع لديه نسبة الوافدين أكبر من نسبة السعوديين (٥٥,١٪ مقابل ٤٤,٩٪) (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الثامن والثلاثون، ٢٠٠٣، ٣٣٠).

(٤,٢,٥) تقادم الأنظمة واللوائح والقوانين:

إن الأنظمة واللوائح والقوانين هي من الضرورات اللازمة في كل منظمة للتأكد من سيرها في الاتجاه الصحيح، ولولا تلك الأنظمة واللوائح والقوانين لانتشرت الفوضى في الأداء وانخفضت مستويات الإنتاجية، ولكن هذه الأنظمة والقوانين تضعف بالتقادم وبالتالي عدم ملاءمتها الكلية أو الجزئية لمتطلبات الوضع الراهن، أو المستقبل المنظور؛ لذلك تحتاج إلى مراجعتها وإعادة النظر في بعضها أو تعديلها واستبدالها بأخرى صالحة للعمل بها، ومن أهم الأنظمة في المملكة التي تحتاج إلى تعديل أو تطوير أنظمة الخدمة المدنية، والأنظمة المالية، وأنظمة الاستثمار والتجارة والأنظمة المتعلقة بالمرأة. فلا بد من مراجعتها وتقييمها وتشخيص المعوقات التي تعيق تنفيذها وبما يحقق نجاح الإصلاح الإداري، والاقتصادي. وقد اهتمت المملكة في السنوات الأخيرة بهذا الشأن، وتم إعادة النظر في كثير من الأنظمة واللوائح منها نظام الاستثمار الأجنبي، ونظام الاستثمار الوطني، وأنظمة السياحة.

(٤,٢,٦) التقنية المعاصرة

رغم الاهتمام بالتقنية من قبل الدولة وما نتج عنه من إنجازات في هذا الجانب، ما زالت الجهات الرسمية ومؤسساتها العامة، وكذلك مؤسسات الأعمال بالقطاع الخاص ترى أن وضع المملكة الريادي والإمكانيات الهائلة التي تزخر بها بحاجة إلى تقنيات متطورة تواكب المستجدات والتطورات المحلية والدولية المتلاحقة. ولا زالت هناك حاجة لتوظيف التقنية في القطاع العام، بالإضافة إلى ضرورة تطوير الكفاءة الإنتاجية لدى المراكز المتخصصة سواء لدى القطاع العام أو القطاع الخاص. هذه القناعة من جميع الأطراف تتبع من حقيقة أن هناك معوقات تحول دون الوصول إلى الطموحات وتتلخص في الآتي:

- ١- تطبيق واستخدام بعض التقنيات لدى الأجهزة الحكومية تصطدم بعدم مواءمة الأجهزة والمعدات التقنية مع الوضع التشغيلي لدى هذه الجهات، بل إن بعض هذه المعدات تأتي وقد أصبحت متقدمة، أي بمعنى أن بعض التقنيات المستوردة لم تعد تواكب التطوير والحدثة على المستوى العالمي. وهذا ربما يرجع إلى طبيعة المواصفات الفنية التي وضعت، أو لعدم وجود الكادر التشغيلي الملم بكل جوانب هذه المعدات والأجهزة.
- ٢- عدم استغلال الأجهزة الحكومية لإمكانيات مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية خاصة في مجال دراسات الجدوى واللجوء المباشر لتأمين المعدات التقنية عن طريق الاتصال بالشركات الأجنبية استناداً على المعلومات المتوفرة لديها من خلال النشرات الدعائية وغيرها والتقاضى عن التعامل مع المنشآت الخاصة بالمملكة.
- ٣- افتقار معاهد ومراكز البحوث الوطنية إلى التنسيق الداخلي والخارجي، وقد أدى ذلك إلى ضعف الترابط والتفاعل بين منتج الحلول التقنية الوطنية ومستخدميها مما يعد عائقاً أساسياً في تطوير القاعدة البحثية الوطنية.
- ٤- عدم كفاية البنية الأساسية للتقنية مثل حاضنات التقنية، بنيات التجارة الإلكترونية، ... إلخ.
- ٥- محدودية استخدام تقنيات في إنجاز الأعمال للقطاع الخاص والأفراد، إذ لا زالت هذه الأعمال تؤدي بطريقة يدوية في كثير من الأجهزة الحكومية بدلاً من استخدام تقنيات الحاسوب التي تتميز بالسرعة والدقة مقارنة بالعمل اليدوي. يضاف إلى ذلك أيضاً محدودية الاستفادة من خاصية الإنترنت وقد آن الأوان لأن تتخذ جميع الأجهزة الحكومية موقفاً في شبكة الإنترنت تعرض فيها خدماتها وأسعارها وأنشطتها المختلفة.

(٤,٢,٧) جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وإعادة رؤوس الأموال المهاجرة:

(أ) جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية:

أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً لجذب الاستثمارات الأجنبية. وتحقيقاً لهذا الهدف اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات من خلال خطط التنمية المتعاقبة وبصفة خاصة خطتنا التنمية السادسة والسابعة وتهدف من ورائها توسيع القاعدة الاقتصادية، وتوزيع مصادر الدخل ومن أهم هذه الإجراءات إنشاء المجالس والهيئات الخاصة بالاقتصاد، والاستثمار، وإصدار الأنظمة والتشريعات التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفز المستثمر الأجنبي والوطني، وتخلق المناخ الاستثماري التنافسي الذي يحقق مصالح المستثمرين والمملكة على حد سواء. كما أن الدولة شيدت المدن الصناعية لتوفير البنية التحتية الأساسية للبدء في إنشاء المشروعات، ورغم كل ذلك ورغم امكانيات المملكة المالية والإدارية والطبيعية فإن حجم الاستثمارات الأجنبية في المملكة ما تزال أقل من الطموحات ولعل ذلك راجع إلى عدد من المعوقات نوجز فيما يلي شرحاً لأهمها:

١. قصر الفرص الاستثمارية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في القطاع الصناعي فقط، دون القطاعات الأخرى المهمة بالنسبة لهذا المستثمر ومن هذه القطاعات، قطاع العقار، وقطاع البنوك.
٢. ارتفاع نسبة الضريبة الجمركية المفروضة على المستثمر الأجنبي والتي تشير المصادر إلى أنها تصل إلى ٢٥٪ من قيمة وارداته.
٣. الأطر التنظيمية والإجراءات البيروقراطية، والنقص في الكوادر الفنية المدربة اللازمة للأعمال، والغياب النسبي للمؤسسات الداعمة للأداء تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تعوق جذب الاستثمارات الأجنبية.
٤. عدم كفاية المعلومات الاستثمارية التي يتوقع المستثمر الأجنبي توافرها.
٥. ضعف الترويج والتسويق للفرص الاستثمارية والمزايا المتاحة للمستثمر الأجنبي وعدم استغلال الشبكة الدولية (الإنترنت) في الترويج والتسويق لهذه الفرص الاستثمارية.
٦. عدم كفاية الأراضي الصناعية المطورة للمشروعات الصناعية الكبيرة، وعدم توفر البنية التحتية في بعضها، ومن أهمها الكهرباء. وإن توفير مثل هذه البنى الأساسية دون دعم من الدولة يكلف المستثمر كثيراً وقد يؤدي إلى عدم جدوى المشروع.
٧. تراجع مزايا وحوافز الاستثمار حالياً قياساً بما كان عليه في السابق.

ويوضح الجدول رقم (٤,١) أن مجمل المساحات المستصلحة والمجهزة بالخدمات الأساسية في المناطق الصناعية السبع الرئيسية بالمملكة في عام ١٤٢١/١٤٢٢هـ لا تزيد عن ٣٦,٥ كيلومتر مربع أي نحو ٦,١ كيلو متر في ٦ كيلومتر طولي تقريباً وهي جملة المساحات المجهزة بالخدمات في هذه المدن، وأن غالب هذه المساحات مستغلة تماماً وحتى المساحات المتوقع استصلاحها في المستقبل المنظور لا تتعدى عن ٥١ كيلومتر مربع إلا بقليل ورغم الحديث المستفيض عن المدن الصناعية المجهزة تجهيزاً عالياً، إلا أن المساحات المتوفرة لا تلبى الاحتياجات المتنامية للأراضي للأغراض الصناعية المختلفة؛ لذلك لا بد من العمل لتجهيز أراضي صناعية في المناطق المختلفة ويتطلب ذلك إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في هذا المجال الحيوي بالنسبة للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء.

الجدول رقم (٤،١). المدن الصناعية بالمملكة ١٤٢٢/١٤٢١هـ*

م	المدن الصناعية	المساحة الحالية (١٠٠٠ مترمربع)	التكلفة (مليون ريال)	التوسعة المتوقعة (١٠٠٠ مترمربع)
١	الرياض	١٣,٦٥١	٦٠٣	٥,٥٨٦
٢	جدة	٩١٧٢	٤٠٩	١٢,٢٤٢
٣	الدمام	٨٥٠٦	٥٥٩	١٩,٠٥٧
٤	الأحساء	١,٣٠٠	١٥٩	٢,٧٠٤
٥	القصيم	١,٣٤٢	١٣٩	١٥٨
٦	مكة المكرمة	٧٥٨	٤٥	٣,٣٧٦
٧	المدينة المنورة	١,٧٥٠	٢٣	٨,١٩٨
	المجموع	٣٦,٤٧٩	١,٩٣٧	٥١,٣٢١

❖ لا تشمل المدن الصناعية في الجبيل وينبع.

المصدر: وزارة الصناعة، وكالة الوزارة لشؤون الصناعة، ١٤٢٣هـ.

(ب) إعادة توطين رؤوس الأموال المهاجرة:

لاتتوفر إحصاءات دقيقة عن رؤوس الأموال السعودية المهاجرة ولكنها كما تشير بعض المصادر أنها تستحق الاهتمام لأن الوضع الطبيعي أن يستثمر أبناء الوطن أموالهم داخل الوطن إذا كانت الظروف الاستثمارية مواتية.

وتبذل جهود في الوقت الحاضر لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وإعادة رؤوس الأموال المهاجرة، ولكن هذه الجهود ما زالت بحاجة إلى تدليل كل المعوقات التي تقف أمام تشجيع عودة هذه الأموال ومن أهم هذه المعوقات:

- عدم كفاية الفرص الاستثمارية المتاحة بسبب عدم فتح بعض القطاعات للاستثمار مثل قطاع العقار وقطاع البنوك وغيرها.
- ارتفاع نسبة الضريبة الجمركية.
- عدم كفاية البنى التحتية للاستثمار مثل الأراضي المزودة بكافة الخدمات.
- قلة المعلومات الخاصة بالفرص الاستثمارية والمزايا الممنوحة بسبب ضعف الترويج خاصة في أوساط المستثمرين السعوديين خارج المملكة.

لذلك فإن الحاجة تدعو إلى اتخاذ خطوات باتجاه إعادة رؤوس الأموال المهاجرة بإيجاد الحلول لهذه المعوقات.

(٤,٣) الإصلاحات الهيكلية لإعادة صياغة الشراكة:**(٤,٣,١) الحاجة إلى الإصلاح:**

إن المشكلات والمعوقات التي حالت دون تحقيق شراكة إيجابية بين القطاعين العام والخاص في الوقت الحاضر، والتحديات العالمية كعولمة الاقتصاد، وتحريره، والمنافسة، والتغير التقني يقوي من الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية شاملة، فقد أثبتت العلاقة الحالية بين القطاعين العام والخاص أن جهود الإصلاح التي تمت سواء أكان على مستوى الدولة، أو على مستوى المؤسسة، أو على الجوانب النظامية لم تحقق ما كان يطمح إليه كل من القطاعين في ضوء المستجدات والمتغيرات سواء على المستوى المحلي (الوطني) أو المستوى الدولي.

ويدعم الحاجة إلى الإصلاحات الهيكلية تلك التجارب العالمية المفيدة والتي أوردت الدراسة بعضاً منها وعلى وجه الخصوص تجارب بعض دول شرق أوروبا التي تحولت إلى اقتصاد السوق، ومعها الاتحاد السوفيتي (سابقاً). كما يدعم الحاجة إلى الإصلاح قناعة المسؤولين في الدولة بأن زيادة كفاءة الاقتصاد السعودي وتحسين أداء القطاعين العام والخاص لن تتحقق بالمستوى المطلوب إلا من خلال هذا الإصلاح.

وفيما يلي أهم ملامح هذه الإصلاحات الهيكلية.

(٤,٣,٢) الاستمرار في الإصلاح الاقتصادي:

لا يوجد من ينكر أن الاقتصاد السعودي على الرغم من بعض العثرات التي مر بها والتي تعتبر حالة طارئة، يملك مقومات الإصلاح والنجاح، كما يملك فرصة للنهوض بها نظراً لما تحقق من إنجازات، وبالنظر أيضاً لإمكانات المملكة الطبيعية التي تذر بها.

إن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعالجة استمرار العجز في الموازنة، وانخفاض معدل دخل الفرد وغيرها تؤثر على جهود الحكومة في المساهمة في جعل الاقتصاد مستقراً وبالتالي فإن الحاجة تبدو ماسة وضرورية بالاستمرار في جهود الإصلاح للاقتصاد الكلي.

ومما هو معلوم أيضاً فإن الاقتصاد السعودي يتأثر حالياً بالتقلبات الواسعة في الأسواق النفطية حيث أصبحت الدورات النفطية أقصر مدى وتحكمها عوامل متعددة سياسية واقتصادية ونفسية تؤثر على وضع أسعار النفط، وستؤثر هذه على أداء الناتج المحلي بشكل عام ولفترة من الوقت في ضوء استمرار هذا الاقتصاد في الاعتماد على صادرات النفط في دعم نموه وتوسعه. وكما سبق وأن تمت الإشارة إليه سابقاً، فإن من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي، هو ارتفاع معدل النمو السكاني والخصائص الديمغرافية المرتبطة به بمعدلات أعلى من معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل الجديدة حيث تشير التقديرات إلى أن عدد السكان السعوديين سيزداد حتى يصل إلى حوالي ٢٩,٧ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠م بمتوسط نمو سنوي يقارب ٣,١٪ (وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، خطط التنمية السادسة والسابعة).

- ومن التحديات المرتبطة بالنمو السكاني توقعات ارتفاع أعداد الفئات الشابة الداخلة إلى سوق العمل والباحثة عن فرص التوظيف، وتشير إحصاءات وزارة التخطيط إلى أن عدد العمالة السعودية ارتفع من ٣,٢ مليون عامل في عام ١٩٩٩م، إلى حوالي ٤,٠ مليون عامل في عام ٢٠٠٤م، ومن المتوقع أن يزداد إلى حوالي ٨,٣ مليون عامل بنهاية عام ٢٠٢٠م، بمعدل نمو

سنوي ٤,٧٪. مما يعني التحاق نحو ٥,١ مليون شخص في سوق العمل خلال العشرين سنة القادمة أي بمعدل ٢٥٥,٠٠٠ شخص سنوياً (نفس المصدر السابق).

- تحدث الزيادات السكانية غير المتوازنة ضغوطاً قوية ومباشرة على المرافق والخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والبلديات والمياه والكهرباء والمساكن والطرق مما يؤثر سلباً على مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

تؤكد التحديات السابقة أهمية أن يحقق الاقتصاد السعودي معدل نمو يتسم بالقوة والحيوية حيث تشير تقديرات خطة التنمية السابعة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل ٤,٢٪ خلال المنظور بعيد المدى (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠م) كما أن معدل النمو الاقتصادي العام يركز على نمو القطاع الخاص بمعدل ٤,٩٪ على المدى القصير (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م) وعلى المدى البعيد حتى عام ٢٠٢٠م بمعدل نمو ٥,٧٪ (خطة التنمية السابعة).

هذه التحديات وهذه التوقعات المخطط لها عبر خطط التنمية بحاجة إلى إصلاحات هيكلية تزيد من حيوية وقوة الدفع للنشاطات الاقتصادية وجعله مستقراً بتطبيق استراتيجية إصلاحية كلية تركز على ضرورة تسريع معدل نمو القطاع غير النفطي للتحقيق من التأثيرات غير المواتية التي يتعرض لها الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط وتتلخص سياسات تنفيذ هذه الاستراتيجية الإصلاحية في التالي:

١. زيادة نشاط القطاع الخاص بتوسيع حجم وفرص النشاط التجاري الداخلي أمام المستثمرين المحليين.
٢. الاستمرار في عملية توسيع وتحريك سوق الأعمال والتجارة الداخلية التي تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية.
٣. زيادة حجم الادخار العام ليتلاءم مع حجم الاستثمارات الكلية الفعلية ومن المعلوم أن مستوى الادخار الحكومي الذي كان الممول الرئيسي لاستثمارات التنمية بدأ في الانكماش منذ منتصف الثمانينيات الميلادية (١٩٨٥/١٩٨٦م) بسبب النقص الحاد في عوائد النفط. وقد ساهم الادخار من القطاع الخاص بشكل متزايد في تمويل الاستثمارات العامة عن طريق الاكتتاب في سندات التنمية الحكومية وأذونات الخزينة لتمويل عجوزات الميزانيات المتتالية، وقد أدى ذلك إلى تراكم حجم الدين العام، بحيث تشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي مما قد يؤثر على فرص نمو القطاع الخاص وعلى القدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. لذلك فإن زيادة المدخرات المحلية واستقطاب رؤوس الأموال المهاجرة والأجنبية مطلب ملح، وضرورة لهذه الشراكة.
٤. إعطاء الأولوية لأداء الميزانية لدعم الاستقرار المالي وإعادة التوازن للموازنة العامة للدولة ويشمل ذلك التركيز على جانب الإنفاق في الميزانية بمرجة زيادة المصروفات ضمن نسب محددة بغض النظر عن وضع الإيرادات خاصة الإيرادات النفطية، وإعطاء الأولوية للإنفاق الرأسمالي الذي يعزز النمو الاقتصادي، ووضع سقف لعجز الميزانية، وتخصيص موارد من الميزانية لصندوق تستخدم لإطفاء الدين العام تدريجياً. ويتطلب دعم الاستقرار المالي أيضاً زيادة حجم الموارد غير النفطية وتشمل رفع كفاءة ونطاق جباية الزكاة والضرائب والرسوم المحلية وفرض رسوم مقابل صيانة الطرق والموانئ والمطارات وغيرها من الخدمات.
٥. الإسراع بإصدار الأنظمة والتشريعات الهادفة لتطوير وتوسيع نطاق الخدمات المالية بما يتلاءم مع الاتجاه نحو تحرير أسواق هذه الخدمات المالية وكذلك الخدمات المصرفية الدولية.



٦. تحسين النظام القضائي المتعلق بالمبادلات والعقود التجارية والمالية والمصرفية مثل التأمين، والرهنات، والنزعات التجارية، وقد يتطلب ذلك إنشاء جهاز قضائي مستقل.

(٤,٣,٣) إصلاح الأسعار والسوق:

وقد سبق الحديث عن أهمية تحرير الأسعار وربطها بقوى العرض والطلب شريطة أن تتدخل الدولة عند ظهور التشوهات في السوق من خلال مراقبة الممارسة التسعيرية ومن خلال دعم القطاعات الفقيرة التي قد تتأثر بزيادة الأسعار عند تحريرها. كما تشمل إصلاح السوق الحد من الاحتكار الذي يمارسه بعض النشاطات والعمل على إفساح المجال لدخول شركاء أو منافسين جدد إلى السوق، ويتطلب ذلك اسناد جملة من الأنشطة القائمة والواعدة لتتولاها مؤسسات الأعمال الخاصة ومن الأمثلة لذلك فتح المنافسة في قطاع النفط، وقطاع البنوك، وقطاع الاتصالات والبريد وغيرها.

(٤,٤,٤) الخصخصة وإعادة الهيكلة:

سبق الحديث عن توجهات الدولة نحو التخصيص وعن المرافق والأنشطة التي خصصت أو في طور التخصيص. والمهم هنا أن تؤدي هذه الخطوات إلى تخفيض ارتباط الحكومة بنشاطات ذات طابع تجاري وتحويلها إلى كيانات تدار على أسس تجارية تنافسية تعكس أسعارها إلى حد كبير الكلفة الحقيقية لإنتاجها، وأن تسهم في خفض الدين العام وتوسيع نطاق النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وأن تسهم في:

- زيادة القوى العاملة والإسهام في خفض البطالة.
- تنمية الموارد.
- تحقيق الربحية.
- زيادة الإنتاجية.

ومن المهم في سبيل تفعيل الخصخصة هو ضم رجال الأعمال في عضوية المجلس الاقتصادي الأعلى، كما أنه بالضرورة وضع جدول زمني محدد لخصخصة الأنشطة المستهدفة (٢٠ نشاط) والتي صدرت بتاريخ نوفمبر ٢٠٠٢م.

(٤,٤,٥) سياسات فعالة لمعالجة البطالة وتفعيل السعودية:

ويتطلب ذلك:

١. فتح مجالات لعمل المرأة بدلاً من قصرها في مجالات محدودة مثل الصحة والتعليم لزيادة حصتها من فرص العمل ويتطلب ذلك الاستفادة من الفرص الوظيفية التي يشغلها غير السعوديات، كما يتطلب توفير خريجات مؤهلات في تخصصات أخرى ويستدعي ذلك فتح المجال أمامها للدخول في كليات غير الكليات التي تدخلها حالياً.
٢. استمرار إلزام القطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء لإحلال العمالة السعودية محل الوافدة بعد تدريبها والاستفادة في ذلك من صندوق تنمية الموارد البشرية في عملية تدريب الكوادر المطلوبة للقطاع الخاص.
٣. توسيع مجالات الاستثمار للقطاع الخاص سيؤدي إلى توفير فرص العمل للقوى الوطنية.
٤. ونظراً لعدم قدرة مكاتب العمل على تفعيل عملية السعودية فإن الأمر يحتاج إلى إسناد دور رقابي لمجلس القوى العاملة لضبط سوق العمل.

(٤,٤,٦) الإصلاح التقني:

مما لا شك فيه أن التقنية قد حظيت باهتمام كبير وقد وظفتها خطط التنمية في مجالات عديدة منها الصناعية، والزراعية، والخدمية، وقطاع الاتصالات والمعلومات. ورغم ذلك فإن هناك فراغ تام في الوقت الراهن فيما يتعلق بربط حلقات الإبداع واستنبات التقنية حتى تصل إلى السوق كمنتج أو خدمة، وإيجاد حاضنات صناعية ومعرفية ومصرفية.

لذلك فإن المطلوب توفير التمويل اللازم لاقتناء البنية الأساسية للتقنية وتوطينها ويلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في ذلك بتشجيع من القطاع العام وانخراط مراكز التقنية بالجامعات والمراكز إلى جنب مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية مطلوبة



لتحسين الاستفادة من التقنية المعاصرة، وتخفيض الضريبة الجمركية المفروضة على استيراد أجهزة الحاسوب.

التوصيات وآليات التنفيذ

اتضح من خلال مقارنة الشراكة النموذجية التي يفترض أن تكون عليها العلاقة بين القطاعين العام والخاص، والواقع الحالي لهذه الشراكة بالمملكة أن هناك حاجة لاتخاذ خطوات جادة لتفعيل هذه العلاقة لتكون شراكة إيجابية تخدم كل الأطراف، الدولة، الأجهزة الحكومية، والقطاع الخاص.

وعليه فإن التوصيات وآليات التنفيذ التالية ستحقق بعون الله هذه الشراكة الإيجابية:

(١) الاستمرار في الإصلاح الاقتصادي:

الآليات:

- زيادة نشاط القطاع الخاص بتوسيع حجم وفرص النشاط التجاري الداخلي أمام المستثمرين المحليين.
- الاستمرار في توسيع وتحرير سوق الأعمال والتجارة الداخلية التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- زيادة حجم المدخرات المحلية ليتلاءم مع حجم الاستثمارات الكلية الفعلية واستقطاب رؤوس الأموال المهاجرة.
- إعادة التوازن للموازنة العامة للدولة بالتركيز على برمجة زيادة المصروفات ضمن نسب محددة وإعطاء الأولوية للإنفاق الرأسمالي ووضع سقف لعجز الميزانية وتخصيص موارد في الميزانية لصندوق يستخدم لإطفاء الدين العام.
- زيادة حجم الموارد غير النفطية برفع كفاءة ونطاق جباية الزكاة والضرائب والرسوم المحلية وفرض رسوم مقابل صيانة الطرق والموانئ والمطارات.
- الإسراع بإصدار الأنظمة والتشريعات الخاصة بالخدمات المالية والمصرفية الدولية بهدف تطوير نطاق هذه الخدمات.
- تحسين النظام القضائي المتعلق بالمبادلات والعقود التجارية والمالية والمصرفية ودراسة إنشاء جهاز قضائي مستقل لهذا الغرض.

(٢) الأسعار والسوق:

الآليات:

- إزالة الاحتكار المفروض على تحديد الأسعار للخدمات والسلع.
- توسعة السوق المحلي بدخول منافسين جدد من خلال فتح المنافسة في قطاعات النفط، والبنوك والاتصالات.

(٣) الخصخصة:

الآليات:

- الاستمرار في برنامج الخصخصة وتفعيلها.
- إشراك القطاع الخاص في عملية الخصخصة.
- إضافة أنشطة جديدة للتخصيص.
- التأكد من جدوى الخصخصة قبل اتخاذ قرار بخصخصة أي نشاط.
- تحديد فترة زمنية معينة لتحقيق الأنشطة المستهدفة (٢٠ نشاط).
- إيجاد جهة معينة تكون مسؤولة عن الخصخصة ومتابعة القرارات.

(٤) البطالة وتفعيل السعودية:

الآليات:

- التوسع في توظيف المرأة من خلال فتح مجالات أخرى بخلاف المجالات الصحية والتعليمية من قبل القطاعين العام والخاص.

- زيادة مخرجات التعليم العالي من النساء ويتطلب ذلك فتح الالتحاق بكليات غير المفتوحة لهن.
- العمل على وضع برنامج تدريبي للسعودة مع مراعاة تطبيق نسبة السعودة في الأنشطة الاقتصادية.
- زيادة مخرجات التعليم العالي والفني من التخصصات المهنية والفنية لإحلالها محل العمالة الوافدة.

(٥) الإصلاح التقني:

الآليات:

- الاعتماد على التقنيات الإلكترونية في تقديم الخدمات ونشر هذه الخدمات وأسعارها.
- ربط حلقات الإبداع واستتبات التقنية لتصل إلى السوق كمنتج أو خدمة.
- إيجاد حاضنات صناعية ومعرفية ومصرفية.
- توفير التمويل اللازم للبنية الأساسية للتقنية وتوطينها.

(٦) جذب الاستثمار الأجنبي وإعادة توطين رؤوس الأموال المهاجرة:

الآليات:

- فتح القطاعات الاقتصادية للمستثمر الوطني والأجنبي، مثل قطاع العقار والبنوك، والنفط.
- تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية التي توفر الشروط التشجيعية المنافسة لتلك التي في البلدان المجاورة والبلدان الأخرى على النطاق العالمي.
- توفير المتطلبات الأساسية للاستثمار بزيادة المناطق الصناعية المجهزة وتوفير الطاقة والخدمات.
- زيادة نشاط التسويق والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة والمزايا الممنوحة باستخدام تقنيات متطورة للترويج (شبكة الإنترنت).
- تحسين مزايا وحوافز الاستثمار.

(٧) زيادة مشاركة القطاع الخاص:

الآليات:

- توسيع مشاركة القطاع الخاص (رجال ونساء) في رسم أهداف وسياسات استراتيجية التنمية الوطنية وخططها الخمسية.
- توسيع مشاركة رجال الأعمال في عضوية المجلس الاقتصادي الأعلى.

(٨) تقوية الروابط بين القطاعين العام والخاص:

الآليات:

- تمثيل القطاع الخاص في مجالس إدارات المؤسسات والشركات العامة جنباً إلى جنب مع ممثلي الأجهزة الحكومية ذات الصلة.
- تشكيل لجان مشتركة لخدمة أغراض التنمية متى ما دعت الضرورة لذلك.

الخلاصة:

تناول الفصل الرابع أثر أداء القطاع العام (الأجهزة الحكومية) على تعزيز دور القطاع الخاص بالتركيز على معوقات بناء الشراكة، والإصلاحات الهيكلية المطلوبة لمعالجة المشكلات والمعوقات.

المراجع

- ١- أبو فطيم، مهدي، رجال الأعمال يطالبون المالية تعويضهم عن التأخير في سداد مستحقاتهم، جريدة الرياض، العدد ١٢٧٧٢، ١٣/٤/١٤٢٤هـ.
- ٢- الإدارة العامة والتنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٦م، ص ١٧٣.
- ٣- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠م.
- ٤- البنك الدولي، تجربة شرق آسيا، ٢٠٠٠، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- ٥- التوجيهي، محمد بن إبراهيم، معايير الكفاءة وتحسين الأداء في القطاع العام، ورقة مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، الرياض، ١٣-١٧/شعبان/١٤٢٣هـ.
- ٦- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخمسون، أهمية إدارة التنمية، ١٩٩٦م.
- ٧- الديوان العام للخدمة المدنية في مائة عام (١٣١٩ - ١٤١٩هـ).
- ٨- العماج، فهد بن حمود، الأبعاد الإدارية والأمنية لتحويل الاتصالات السعودية إلى القطاع الخاص، دراسة ميدانية استطلاعية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (١٤٢١هـ).
- ٩- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الاقتصاد السعودي بين الماضي والحاضر مع التركيز على الفترة ١٣١٩ - ١٤١٩هـ، مركز البحوث والدراسات، ١٤١٩هـ.
- ١٠- المؤتمر السعودي الثالث للتجارة الإلكترونية، مفهوم الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها، ٢٠٠٢م.
- ١١- المؤتمر العالمي للحكومة الإلكترونية، البيان ٢ - ١ - ٢٠٠١م، الدوري المتعارف، دبي، ٢٠٠١م.
- ١٢- الملحم، خالد بن عبد الله: تقنية المعلومات والاتصالات: نظرة مستقبلية إلى الاقتصاد السعودي، ورقة مقدمة إلى ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي.
- ١٣- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإدارة العامة والتنمية، ١٩٩٦م، القاهرة.
- ١٤- أمانة اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري، الخطة التنفيذية للدراسات الميدانية، ١٤٢٠هـ.
- ١٥- تقرير البنك الدولي، معجزة شرق آسيا، ٢٠٠٠.
- ١٦- تويلا دل، التحفيز، ترجمة بشير البرغوثي، الناشر، دار المعرفة للتنمية البشرية، الرياض، ١٤٢٢هـ.
- ١٧- جزار، عبد العزيز بن عبد اللطيف: الخدمات في التجارة والتمويل والتجارة الإلكترونية، ورقة مقدمة إلى ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي.
- ١٨- خطة التنمية الوطنية السابعة، استراتيجية العلوم والتقنية للفترة من ١٤٢٠ - ١٤٢٥هـ.
- ١٩- د. الرشيد، احمد: السياسات الوطنية للعلوم والتقنية ودورها في نمو الاقتصاد السعودي، ورقة مقدمة إلى ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي.
- ٢٠- د. الشقاوي، عبد الرحمن بن عبد الله، البحث عن أداء أفضل في القطا العام في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، الرياض، ١٣-١٧/شعبان/١٤٢٣هـ.

- ٢١- الشقاوي، عبد الرحمن بن عبد الله، **عشرون عاماً من التنمية الإدارية في عهد خادم الحرمين الشريفين**، المؤتمر العالمي عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وإنجازاته، المحور الإداري والسياسي (الجزء الأول)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٢هـ.
- ٢٢- د. الشقاوي، عبد الرحمن، **الحكومة الإلكترونية، مقابلة صحفية، مجلة التدريب والتقنية، العدد ٤٣، رجب ١٤٢٣هـ، سبتمبر ٢٠٠٢م.**
- ٢٣- د. المهنا، إبراهيم بن عبدالعزيز، **دور الدولة في الاقتصاد الحديث، المجلة الاقتصادية، العدد (١)، ١٤١٩هـ (١٩٩٨م).**
- ٢٤- د. بوحليقة، احسان بن علي: **دور تقنية المعلومات والاتصالات في تحقيق التطلعات المستقبلية للمملكة العربية السعودية**، ورقة مقدمة إلى ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي.
- ٢٥- د. تريفيدى، براجياتي، **رؤية مستقبلية تطوير كفاءة القطاع العام بالمملكة**، ورقة مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي.
- ٢٦- عمر البرزي، **نقل التقنية والتجديد التقني في دول الاسكوا**، تقرير عام ٢٠٠١م، ورقة مقدمة إلى ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، ١٣- ١٧/١٤٢٣هـ.
- ٢٧- **فقيه، أسامه**، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض، ٧- ١١ شوال ١٤١٩هـ، المحور الخامس عشر: القطاع الخاص ودوره في التنمية.
- ٢٨- **لائحة تنظيم العمل بصندوق تنمية الموارد البشرية.**
- ٢٩- **لائحة تنظيم العمل بهيئة الاتصالات السعودية.**
- ٣٠- **مؤسسة النقد العربي السعودي**، التقرير السنوي الثامن والثلاثون، ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م).
- ٣١- محمد مصطفى، **استراتيجية تقنية الاتصالات والمعلومات، رؤية للمملكة العربية السعودية**، ورقة مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، ١٣- ١٧/شعبان/١٤٢٣هـ.
- ٣٢- محمد مصطفى، **استراتيجية تقنية الاتصالات والمعلومات، رؤية للمملكة العربية السعودية**، ورقة مقدمة إلى ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، ١٣- ١٧ شعبان ١٤٢٣هـ.
- ٣٣- **نظام الخدمة المدنية بالمملكة العربية السعودية.**
- ٣٤- **نظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية.**
- ٣٥- **وزارة التخطيط**، تجربة رؤية سابك في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي وتنمية الصادرات، عبد الله بن صالح النجدي، ورقة مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، ١٤٢٣هـ.
- ٣٦- **وزارة التخطيط**، خطة التنمية السابعة (١٤٢٠ - ١٤٢٥هـ).
- ٣٧- **وزارة التخطيط**، خطة التنمية السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ).
- ٣٨- **وزارة التخطيط**، منجزات خطط التنمية الخمسية في المملكة (١٩٧٠ - ٢٠٠٠م).
- ٣٩- **وزارة الخدمة المدنية، معهد الإدارة العامة**، تجربة المملكة العربية السعودية في التنمية الإدارية، ورقة عمل، د. سعد م. ٢٠٠١م.

